



الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٣

الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بحر العلوم (العراق)

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة راديك

(إستونيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن موضوعات محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة، سنستمع أولا إلى إحاطة إعلامية من رئيسة فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سعادة السيدة هايدي هولان، سفيرة كندا لدى النمسا والسفيرة، المثلة الدائمة لكندا لدى المنظمات الدولية في فيينا. وعقب بيانها، ستنقل اللجنة إلى مناقشة غير رسمية لمنح الوفود الفرصة لطرح الأسئلة، وبعد ذلك ستواصل اللجنة الاستماع إلى بيانات بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة هولان.

السيدة هولان (كندا) (تكلمت بالفرنسية): إنه حقا شرف لي أن أكون هنا اليوم. أود أولا أن أشكر الممثل السامي ناكاميتسو جزيل الشكر على دعوتي لمخاطبة اللجنة اليوم.

من الصعب التصديق بأن عاما أوشك على المضي منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٥٩/٧١ الذي قدمته كندا، بشأن إنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى مكلف بصياغة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أنه اسم يسهل نطقه، ولا سيما باللغة الفرنسية، سوف أشير إليه من الآن فصاعدا باسم الفريق التحضيري. كان القرار الذي شاركت في تقديمه ألمانيا وهولندا بدعم من ١٧٧ وفداً في هذه القاعة، بداية عملية هامة أعتقد حقا أن بإمكانها أن تمثل عاملا تحفيزيا للمفاوضات بشأن هذه المعاهدة. وسوف أوضح منطقي بإيجاز، ولكن أود أولا أن أعرب عن خالص

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم

التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعادإصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1732511 (A)



الاجتماع الأول للفريق التحضيري للمعاهدة هذا الصيف، وهو أن الاضطلاع بمزيد من العمل على الصعيد التقني للتحقق من نزع السلاح النووي سيفيد جهودنا الجماعية، وأنا على ثقة بأن الفريق في أيد أمينة مع زملائنا النرويجيين. وأتمنى لهم كل النجاح في اضطلاعهم بعملهم.

كما جرت العملية بالتوازي مع المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها. وأنا على يقين من أنكم جميعا استمعت مثلي إلى الإحاطة الإعلامية المثيرة للاهتمام التي قدمتها السفارة وايت بالأمس بشأن تلك المعاهدة (انظر A/C.1/72/PV.12). وثمة شيء استرعى انتباهي في إحاطتها الإعلامية وهو أهمية القيام بعملية شاملة تستجيب للسياق الدولي الجديد. تلك هي المواضيع التي ستستمعون إليها مني. إن هذا السياق يوضح حجم المخاطر الحالية عندما يتعلق الأمر بعدم الانتشار ونزع السلاح. وغني عن القول إن هذه القاعة تمتلئ بوفود من دول تمثل المجموعة الكاملة من الآراء بشأن المعاهدة، تتراوح من أقوى المؤيدين إلى أكبر المتشككين. غير أن ثمة نقطة واحدة أنا على ثقة منها، وهي أن جميع آراءنا تتفق بأن المعاهدة لا تتعارض مع عملية إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبصرف النظر عن مواقفنا بشأن المعاهدة، من الواضح تماما أنه لا غنى عن اتخاذ خطوات ملموسة، مثل حظر القانوني الفعال لإنتاج المواد اللازمة لصنع أسلحة نووية، من أجل إحراز تقدم بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

جرت بعض المناقشات العامة بشأن استمرار أهمية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في سياق إبرام معاهدة حظر. وحتى قبل إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية، قال البعض إنه قد فات الوقت لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يسعني إلا أن أخالف ذلك تماما. ففي الواقع، أود القول بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

شكري لجميع الوفود التي أيدت جهود كندا الرامية إلى تعزيز المعاهدة، ولا سيما خلال السنة الماضية.

وفقا للولاية التي كلف بها القرار، سينظر الفريق التحضيري في العناصر الجوهرية لمعاهدة مقبلة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويقدم توصيات بشأنها على أساس الوثيقة CD/1299 لمؤتمر نزع السلاح والولاية الواردة فيها. وبغية تقديم تلك التوصيات، سيدرس الفريق التحضيري أيضا التقرير (A/70/81) الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ولكن من دون التفاوض بشأن المعاهدة، فضلاً عن آراء الدول الأعضاء بشأن موضوع المعاهدة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦.

وقد اجتمع الفريق منذ إنشائه مرة واحدة في جنيف، في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١١ آب/أغسطس. ويشرفني أن أترأس تلك العملية، وأخاطب اللجنة اليوم بتلك الصفة. ومع ذلك، أود أن أؤكد على أن الموجز الذي سأقدمه اليوم هو تعبير عن انطباعاتي الشخصية بشأن عمل الخبراء ولا ينطوي على حكم مسبق على مداولاتنا وتوصياتنا النهائية. وقبل الخوض في التفاصيل بشأن الاجتماع الأول للفريق التحضيري، أود أن أتوقف للحظة لتوضيح هذه العملية.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن إنشاء الفريق التحضيري لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم يكن المبادرة الهامة الوحيدة التي بدأتها اللجنة الأولى العام الماضي. فقد أنشئت عملية المعاهدة في نفس وقت إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي سيبدأ عمله في العام المقبل. وهناك شيء كان واضحا للغاية بالنسبة لي من السلوك والمناقشات التي جرت في

أما أرى أنه أحد أكبر مواطن قوة الفريق خلال مسيرته صوب التوصل إلى نتيجة في العام المقبل.

أود الآن أن أتحدث بإيجاز عن اجتماع الفريق التحضيري حتى هذا الوقت. كما قلت، فإن الدورة التي انعقدت في تموز/يوليه وآب/أغسطس كانت مداولاً لها موضوعية وتفاعلية للغاية. وقد استرعت انتباهي بشكل خاص الروح الحقيقية للنوايا الحسنة وجو الزمالة الذي ساد الاجتماع منذ البداية. وفي ملاحظة شخصية، علي أن أقول إنه أمر يبعث على التواضع الشديد أن أترأس مجموعة تضم هؤلاء الخبراء المهنيين والموقرين والمتفانين.

ثمة شيء تعلمته في رئاسة ذلك الاجتماع الأول وهو أنه لإبقاء مناقشاتنا تسير في اتجاه مثمر وموضوعي، يتطلب الأمر وضوحاً حقيقياً للهدف داخل الفريق. وفي هذا الصدد، وجدت من المفيد في ذلك الوقت، ولا يزال مفيداً الآن، أن نذكر أنفسنا بما لا يقوم به الفريق التحضيري. إننا لا نتفاوض بشأن إبرام معاهدة. وإننا لا نسعى إلى تضيق نطاق الخيارات بشأن ما يمكن أن تكون عليه المعاهدة المقبلة، ما لم يحدث بعض التقارب، بطبيعة الحال، في القاعة. إننا لا نقوم بإلغاء النظر في مسائل ما. ولا نركز على مسائل تتعلق بالسياق أو نحيها جانباً، مثل الديناميات المعقدة في البيئة الأمنية المعاصرة التي أثارها عدد من أعضاء الفريق. ولا نسعى إلى حل العقبات السياسية الحقيقية التي تحول دون العمل في مؤتمر نزع السلاح. إن ما يقوم به الفريق، كما يوحي اسمه، هو الإعداد للمفاوضات. وهذا يعني كل شيء ممكن من دون المفاوضات الفعلية، لتيسير هذا العمل عند إجرائها. وفي هذا الصدد، كان من الأولويات الرئيسية بالنسبة لي بصفتي الرئيسة المحافظة على وجود سياسات مستندة إلى وقائع، ونهج محايد للمناقشات. وشجعت الفريق على تركيز عمله على القيمة المضافة التي يمكن أن يضيفها للمناقشة، ولا سيما لتجنب مجرد تكرار المناقشة التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لهذه الهيئة، لأنه في اعتقادي أننا نعلم جميعاً وكما هو معروف على نطاق واسع، أن المناقشة بشأن نزع السلاح النووي أصبحت تتسم بتزايد الاستقطاب. وفي حين أن الفريق التحضيري للمعاهدة لا يمثل حلاً سحرياً للخلل الحالي في آلية نزع السلاح، فإنه يوفر منتدى فعالاً للحد من التوترات والانخراط في بناء الجسور التي تلمس الحاجة إليها، بمشاركة ممثلين عن الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية، والدول الأطراف في مختلف الكتل السياسية والأطر الأمنية المتعددة الأطراف، وجميع أطراف معادلة معاهدة الحظر. وأشدد على ذلك لأنه ينبغي أن تؤخذ مجموعة المصالح هذه تحديداً في الاعتبار إذا ما أريد إحراز تقدم فيما يتعلق بإبرام معاهدة فعالة ويمكن التحقق منها دولياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

يشق موضوع الشمول طريقه في جميع مراحل تلك العملية، ويمتد خارج الفريق التحضيري المكون من ٢٥ عضواً. كما تعلم اللجنة، فقد قضى قرار العام الماضي بأن يعقد الرئيس اجتماعين استشاريين غير رسميين هنا في نيويورك. ويمثل ذلك آلية مبتكرة لإشراك عموم أعضاء الأمم المتحدة في عمل الفريق التحضيري. وأشكر الوفود التي يزيد عددها على ١٠٠ وفد الممثلة في هذه القاعة والتي حضرت الاجتماع الاستشاري غير الرسمي الأول الذي انعقد في آذار/مارس، وهو ما أرى أنه يمثل مؤشراً حقيقياً على الاهتمام المستمر والدعم الواسع النطاق للمعاهدة. وفضلاً على ذلك، فإن الآلية الاستشارية غير الرسمية تكتسي أهمية بالغة لضمان أن يظل جميع أعضاء الأمم المتحدة منخرطين في الدبلوماسية اللازمة لحصر مؤتمر نزع السلاح في التفاوض على إبرام معاهدة. وبصفتي الرئيسة، فإنني ملتزمة شخصياً بضمان مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء في أعمال الفريق التحضيري في كل مرحلة من مراحل العملية. ويمثل الطابع الشامل للعملية والمسار الترابطي الذي تتبعه بين الجمعية العامة والفريق التحضيري

لا بد لي من القول إنني وجدت المناقشات التقنية والمفصلة التي جرت بشأن المسائل الأساسية التي سبق أن أثرتها تبعث على التفاؤل وتتجاوز المواقف السياسية البالية، بما في ذلك فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا النوع من الحوار يحقق مكاسب محددة. في الواقع، بينما كندا مصممة على تحقيق نتائج ناجحة للعملية الحالية، نعتبر أيضاً أن العملية نفسها مهمة بقدر أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة. ومن دون الرغبة في التقليل بأي حال من الأحوال من الانقسامات الحقيقية الموضوعية التي لا تزال قائمة بشأن المسألة الأساسية، فإن النوايا الحسنة الموجودة داخل الفريق التحضيري مشجعة للغاية ويجدوني الأمل في أن يستمر الاتجاه حتى دورته النهائية في العام المقبل. لكن وإن كان يسري النجاح الذي حققناه حتى الآن، أود أن أشير إلى أن الفريق مضغوط للغاية بسبب ضيق الوقت. نحن الآن في منتصف المدة من فترة الولاية ولا يزال أماننا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في الدورة الثانية. وفي حين أن أجواء الاجتماع الأول تبشر بالخير، إلا أنه من السابق لأوانه الحديث عن النتائج.

أخيراً، أود أن أشير إلى أن الشعور الذي بدا واضحاً لدى معظم الخبراء في الفريق كان من المؤسف عدم التفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وهو موقف تتشاطرته كندا كثيراً بصفتها الوطنية. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يشمل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سيواصل الفريق التحضيري مداولاته الحالية وفقاً للقرار ٢٥٩/٧١ وسيبذل قصارى جهده لتقديم تقرير إلى الأمين العام يلبي توقعات اللجنة الأولى. أما فيما يتعلق بالقرار المنشئ للفريق التحضيري، فإن مؤتمر نزع السلاح إذا

ولم يكن من المتوقع أن يقدم الخبراء تنازلات بشأن مواقفهم الوطنية، الأمر الذي من شأنه أن يضر بالطبع بأي وضع تفاوضي في المستقبل. وقد أدى ذلك إلى منح الفريق الحرية في مناقشة الأسس الموضوعية لجميع الخيارات على نحو صريح ومفتوح والنظر في كيفية ارتباط كل منها بالآخر بوصفه جزءاً من هيكل المعاهدة المقبل. ويمكنني أن أذكر أن الفريق قد نجح في استخلاص مجموعة موجزة وبلغة بسيطة من الأحكام المحتملة في جميع جوانب المعاهدة، بما في ذلك تعريفاتها ونطاقها والتحقق منها وإطارها القانوني والمؤسسي. ولدينا الآن معنى أشمل للخيارات القائمة لأحكام المعاهدة في تلك المجالات، فضلاً عن الطريقة التي يتقاطع كل منها مع الآخر. كما أجرى الفريق سلسلة من المناقشات الهامة للغاية بشأن الاعتبارات التي يتعين مراعاتها عند الاختيار من بين هذه الخيارات. وقد تأثرت بإحراز بعض التقدم الموضوعي غير المتوقع في بعض مجالات الترتيبات القانونية والمؤسسية، والمواضيع التي لم يتوافر لفريق الخبراء الحكوميين الوقت لاستكشافها بالكامل في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كما استفاد الفريق، فيما يتعلق بتلك المجالات، من العروض التي قدمها الخبراء بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك المسائل القانونية والإدارة، والتحقق من المعاهدة، وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

تماشياً مع روح الشمولية، عرضت الأمانة الآراء الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابق التي قدمتها الدول الأعضاء غير الممثلة في الفريق العام الماضي إلى الأمين العام. وبصفتي الرئيسة، يسرني أيضاً أن أنقل بياني الموجز إلى خبراء الاجتماع الاستشاري غير الرسمي في آذار/مارس. ولحسن الحظ، لم تكن ولاية الفريق تتمثل في إيجاد حل للتحديات القائمة في مؤتمر نزع السلاح، ويمكنني أن أبلغكم أننا نجحنا في تجنب عقد مناقشات مطولة بشأن المكان الذي ينبغي أن تجري فيه المفاوضات.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠.
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن إلى بقية المتكلمين في القائمة المتجددة لمجموعة الأسلحة النووية. وقبل أن نبدأ، أود أن أذكر الوفود بأن من المقرر أن تنتهي من النظر في تلك المجموعة بعد ظهر هذا اليوم. ولكي يتسنى ذلك، من الأهمية بمكان أن يلتزم جميع المتكلمين بالوقت المحدد بخمس دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية. وستواصل اللجنة استخدام الجهاز الرنان لتذكير الوفود عند انتهاء المدة الزمنية المخصصة لهم.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/72/PV.10).

وتؤيد بنغلاديش فكرة أنه لا يمكن توفير الضمان النهائي للسلم والأمن الدوليين إلا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن نشاطر الشواغل إزاء بطء وتيرة التقدم المحرز في جهود الحد من الأسلحة النووية، وإزاء الاستثمارات المستمرة والمعززة التي يجري توفيرها لزيادة تحسين الأسلحة النووية، ووضع الخطط وإجراء البحوث بشأنها، وما يتعلق بوسائل إيصالها والمرافق ذات الصلة بها. ونقر أيضا بالحاجة العاجلة لخفض مستوى الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية، بطرائق منها إزالة توجيهها وإنهاء حالة الاستنفار بشكل تام.

وفي ضوء ذلك السيناريو السائد تعتبر بنغلاديش أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في وقت مبكر من هذا العام يعد تطورا هاما. وقد وقعت بنغلاديش على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وتعتبرها أداة حاسمة في نزع الشرعية عن الأسلحة النووية، ومن ثم التخفيف من حدة الآثار الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن استخدامها. ولا مبرر للجهود الرامية إلى تصوير المعاهدة بوصفها أداة خلافية، بالنظر إلى أن هدفها المعلن هو مواصلة إكمال وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تمكن من الاتفاق على برنامج عمل متوازن يشمل مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، سيعود عمل الفريق التحضيري إليه. وفي الوقت نفسه، أتطلع إلى عقد الاجتماع الاستشاري غير الرسمي الثاني هنا في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٨ حتى تتسنى الفرصة لجميع الأعضاء لتقديم إسهامات بشأن ما تعتبره عناصر أساسية للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وآمل أن يكون بوسع جميع الوفود الحضور والمشاركة في تلك الدورة.

قبل اختتامي بياني، أود مرة أخرى أن أشكر ألمانيا وهولندا على الاشتراك في تقديم قرار العام الماضي، وقرار هذا العام وتأييدهما القوي لكل ما حدث في الفترة المتخللة. وأشكر أيضا العدد الهائل من الوفود في هذه القاعة الذين سجلوا سنويا اقتناعهم بأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن. وقبل كل شيء، أود أن أشكر أعضاء الفريق التحضيري، والعديد منهم موجودون هنا اليوم، على ما تحلوا به من تفانٍ وكفاءة المهنية في اضطلاعهم بالمهمة. وإذا أمكننا إصدار تقرير نهائي يجسد بلغة واضحة المجموعة الكاملة من الخيارات لأحكام المعاهدات، فضلا عن الاعتبارات الإضافية التي مورست في الاختيار بين هذه الخيارات، سيشكل ذلك توجيهها هاما للمفاوضين في المستقبل وخطوة مفيدة نحو التفاوض بشأن معاهدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفارة هولان على إحاطتها الإعلامية.

وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن بغية منح الوفود الفرصة لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها في جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن التوصل إلى معاهدة فعالة وغير تمييزية وملزمة قانونا ويمكن التحقق منها دوليا وفعليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، على أن تشمل المخزونات القائمة. ونتطلع إلى الاقتراحات البناءة في هذا الصدد من الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا تزال بنغلاديش مقتنعة بأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية مع نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام التحقق القائم يمكن أن تسهم إسهاما فعالا في مسعانا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة. وتلزم المادة الرابعة من المعاهدة الدول الأطراف بالتعاون فيما بينها في تبادل المعدات والمواد والمعارف العلمية والتكنولوجية، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

وتتطلع بنغلاديش إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. ونشدد على أهمية الاحتفال بـ ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ونهني مرة أخرى الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام هذا العام.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): في الخطاب الذي ألقاه الرئيس شي جينبينغ في جنيف في كانون الثاني/يناير، تكلم عن بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية بغية تحقيق الفوائد المشتركة لنا جميعا، فضلا عن تحسين العملية الدولية لنزع السلاح النووي. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وهو خطوة هامة نحو تحقيق مجتمع المستقبل المشترك للبشرية هذا.

أولا، لذلك تقترح الصين إنشاء نظام أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام لإيجاد بيئة دولية مواتية لنزع السلاح النووي. ثانيا، يجب علينا الحفاظ بحزم على الآليات الدولية لتحديد

(معاهدة عدم الانتشار)، ولا سيما في مادتها السادسة. إننا نعتبر أن المعاهدة شاملة واستشرافية إلى حد ما، حيث إنها تتضمن أحكاما تتيح في نهاية المطاف للدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إليها والتحقق بصورة مستقلة من القضاء على الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وشفافة.

وبنغلاديش ملتزمة بعدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه، وترى أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعزز كل منهما الآخر. ونؤيد التنفيذ الفعال لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونأمل أن يتمكن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ من التغلب على الانتكاسات التي عانى منها المؤتمر السابق. ونكرر الإعراب عن بالغ القلق إزاء تكرار التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونحث جميع الأطراف المعنية على المساعدة في تخفيف حدة التوتر في المنطقة واستئناف الحوار من أجل إيجاد حل دائم لهذه الحالة السريعة التطور. وتقر بنغلاديش أيضا بالأهمية البالغة المستمرة لخطوة العمل الشاملة المشتركة المبرمة بين جمهورية إيران الإسلامية والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا في عام ٢٠١٥.

ولا تزال بنغلاديش تؤيد الدول الأطراف الأخرى في الدعوة إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن حيث المبدأ، نؤيد الدعوة إلى عقد الاجتماعات العامة الرفيعة المستوى السنوية للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس، والترويج له.

ويساورنا القلق بصفة خاصة لأن العمل على وضع صك ملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يزال رهينة الديناميات العامة في مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد مجددا استمرار أهمية الشروع

لا تعكس القانون الدولي العرفي أو تشكل إسهاما جديدا في ذلك القانون. وهي لا تلغي أي قانون دولي قائم، وبالتالي فهي غير ملزمة قانونا لأي دولة ليست طرفا فيها. ولم تشارك الصين في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ولن توقع عليها. وعلى الرغم من ذلك، فإن موقف الصين الداعم لنزع السلاح النووي لا يزال ثابتا تماما. وتتبع الصين دائما مسار السلام والتنمية، وتمسك بمبدأ الدفاع عن النفس. ولئن كنا نمتلك أسلحة نووية منذ البداية، ندعو دائما إلى الحظر الشامل والتدمير الكامل. لقد أوفينا بالتزامنا بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية والامتناع عن استخدامها أو التهديد باستخدامها ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. ولن أكرر جميع بياناتنا بشأن هذا الموضوع، غير أن مواقفنا بشأن السياسة النووية لا تزال ثابتة لم تتغير.

ما برحت الصين تؤيد على الدوام الجهود الدولية الجديدة لنزع الأسلحة النووية وعملت بإخلاص للوفاء بالتزاماتها والدفع بعملية نزع السلاح إلى الأمام من خلال حلول ملموسة. ولدينا موقف إيجابي تجاه عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وما فتئنا نؤيد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهدافها، ولا نزال ملتزمين بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، نؤمن بضرورة أن تبدأ المفاوضات ذات الصلة وفقا لولاية شانون، واستنادا إلى خطة متوازنة وشاملة. كما شارك الخبراء الصينيون بشكل بناء في فريق الخبراء التحضيري المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونأمل أن يضطلع بعمله وفقا لولايته بغية التوصل في نهاية المطاف إلى نتيجة تعزز سلطة مؤتمر نزع السلاح.

تعلق الصين أهمية على التحقق من نزع السلاح النووي، ودأبت على إجراء بحوث بشأن تدابير التحقق والوسائل التقنية، وقدمت إلى الأمم المتحدة ورقات الموقف ذات الصلة. وفي الختام، ستعمل الصين بلا كلل مع المجتمع الدولي بشأن الجهود

الأسلحة ونزع السلاح مثل عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، ومؤتمر نزع السلاح. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل القانون الدولي العرفي في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، ولا يمكننا استخدام البراغمية والمعايير المزدوجة في هذا السياق. ثالثا، يجب أن نلتزم بعملية تدريجية في مجال نزع السلاح النووي تتخذ فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير فعالة للحد من دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن الوطني، والتخلي عن سياسة الردع النووي القائمة على البدء باستعمال الأسلحة النووية، والامتناع عن نشر الأسلحة النووية في الخارج، والتخلي عن تطوير ونشر منظومات القذائف الدفاعية، التي تقوض التوازن الاستراتيجي العالمي، والعمل بفعالية لمنع تسليح الفضاء الخارجي أو حدوث سباق تسلح فيه.

وقد فتح مؤخرا باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو أمر تهتم به الصين جددا. وفي سياق نزع السلاح النووي، ومن حيث الهدف النهائي لهذه المساعي، لا يختلف موقف الصين بأي حال من الأحوال عن موقف المعاهدة. ونعتقد أنه من أجل التوصل إلى نزع السلاح النووي يجب علينا الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين، وكفالة الأمن غير المنقوص للجميع. وعلينا أن نعمل على إحراز تقدم تدريجي، والتأكد من أن العمليات ذات الصلة تستند إلى مبدأ توافق الآراء، وتتم في إطار الآليات الدولية القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار بمشاركة جميع الأطراف.

ولذلك فإن الصين تشعر بقلق بالغ إزاء الطريقة التي فرضت بها المعاهدة من خلال التصويت خارج إطار مؤتمر نزع السلاح وبدون مشاركة الدول النووية الخمس.

نعتقد أن المعاهدة تتعارض تعارضا مباشرا مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقوض سلطتها وفعاليتها. إنها

بقوة في الانتشار صوب الشرق الأوسط. وقد انضمت إسرائيل إلى المجتمع الدولي في إدانة ما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا من تجارب نووية، وفي الإعراب عن القلق بشأن الخطر الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

من المؤسف أنه بالرغم من أهمية معاهدة عدم الانتشار، فهي لا تحول دون ارتكاب انتهاكات كبيرة للالتزامات الواردة فيها من جانب تلك الدول الأعضاء، ولا تعمل بصورة كافية من أجل التصدي للانتهاكات حالما يتم اكتشافها. وإيران، التي ما فتئت تشكل أكبر خطر يهدد منطقة الشرق الأوسط وخارجها، مثال ساطع على ذلك، بالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة ٥ + ١. ولم تكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كافية لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي بسبب ممارسة إيران للكتمان والازدواجية. وعندما اكتشفت هذه الانتهاكات في نهاية المطاف، كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تفتقر إلى الأدوات لإدراكها والتصدي لها على النحو المناسب.

لم تشارك إسرائيل في المفاوضات على معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اختتمت في نيويورك في ٧ تموز/يوليه، وصوتت معارضة لقرارات الجمعية العامة واللجنة الأولى المتعلقة بالعملية. وتستند تحفظات إسرائيل الشديدة على المبادرة إلى اعتبارات موضوعية وإجرائية. فيما يتعلق بالجانب الفني، تشعر إسرائيل بالقلق، من بين أمور أخرى، إزاء عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي لا تولي الاعتبار الواجب لسياق الأمن والاستقرار في صياغة تدابير نزع السلاح. ويمكن أن تؤدي هذه المساعي إلى ترتيبات واتفاقات تعرقل عمليات نزع السلاح وكذلك الأمن العالمي والإقليمي بدلا من أن تعززها. أما على الصعيد الإجرائي، فتعتقد إسرائيل اعتقادا راسخا بضرورة الاضطلاع بهذه المفاوضات في المتدنيات الملائمة، وبموجب

الرامية إلى تحقيق حظر نهائي شامل على الأسلحة النووية وتدميرها الكامل.

السيد يوفان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بنسخة مختصرة من بيان وفدي اليوم للالتزام بالوقت المحدد. وستتاح النسخة الكاملة من البيان على موقع بوابة الخدمات المؤفّرة للورق (PaperSmart).

تتبع إسرائيل سياسة تتمثل في المسؤولية وضبط النفس في المجال النووي مما يتفق مع الأهداف والمبادئ الأساسية لنظام عدم الانتشار. وبناء على ذلك، وحيثما أمكن، تشارك إسرائيل وتقترب من المعايير الدولية المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين وعدم الانتشار. لقد وقعت إسرائيل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ وقد أسهمت بنشاط في تطوير جميع عناصر نظام التحقق الخاص بالمعاهدة. وفي هذا الصدد، نقوم بنقل البيانات من محطاتنا المجازة لرصد الزلازل إلى مركز البيانات الدولي، وهو للأسف التزام لا يزال على بعض الدول الإقليمية التعهد به. وفي إشارة واضحة إلى دعمنا للمعاهدة، فإن إسرائيل أحد مقدمي قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦).

تقدر إسرائيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقر بإسهامها في نظام عدم الانتشار. بيد أنه في الوقت نفسه، من الواضح أيضا أن معاهدة عدم الانتشار غير كافية لتعالج بشكل كامل التنفيذ المتعمد لبرامج نووية عسكرية سرية من جانب الدول مع إيلاء قليل من الاعتبار للالتزامات القانونية الدولية التي تعهدت بها تلك الدول، أو مع تجاهلها تماما. ولا تتجلى هذه المشكلة بشكل أكثر وضوحا مما هي عليه في الشرق الأوسط، حيث هناك أربع من حالات عدم الامتثال الخمس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى وجه التحديد في إيران والعراق وسورية وليبيا. والحالة الخامسة لعدم الامتثال للمعاهدة، هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل مصدر قلق بالغ في حد ذاتها، نظرا لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متورطة

فما دامت هذه الأسلحة المروعة موجودة، سنظل نواجه خطر وقوع كارثة ستؤدي إلى خسائر بشرية وإنسانية غير محدودة. ولذلك، نتابع المسار الذي اختارته قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بشعور من عدم التصديق؛ وندينه بأشد العبارات. إن التجارب النووية والصاروخية الاستفزازية خطيرة وغير مسؤولة، وتشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على التخلي بشكل كامل ولا رجعة فيه، عن أسلحتها النووية وبرامج قذائفها غير المشروعة، والامتناع لالتزاماتها الدولية.

إن هدفنا المشترك يتمثل في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وعلينا اتباع نهج موحد وشامل للجميع من أجل تحقيق نتائج. ولكي يكون نزع السلاح النووي فعالا، يجب أن يشمل جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية.

ويجب أن تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والركيزة الأساسية لنزع السلاح النووي. وينبغي ألا نعرض للخطر بأي شكل من الأشكال دورها الرئيسي في الهيكل الأمني الدولي القائم على قواعد.

نكرر مجددا نداءنا لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تملك هذه الأسلحة اتخاذ تدابير ملموسة في مجالي نزع السلاح وبناء الثقة. إن زيادة الشفافية، وتعزيز التحقق، وإلغاء حالة التأهب، وتقديم ضمانات أمنية سلبية، واتباع سياسة "عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية" من بين الخطوات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية، وتمهيد الطريق صوب نزع السلاح النووي. ويساور فنلندا قلق كبير إزاء آلاف الأسلحة النووية التكتيكية الموجودة في أوروبا بالقرب منا. وهي غير مشمولة بأي اتفاق ملزم ويمكن التحقق منه، وهذه ثغرة يجب سدها. وينبغي أيضا

النظام الداخلي المناسب، الأمر الذي لا يقوض اعتبارات الأمن الوطني. وينبغي التأكيد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تنشئ القانون الدولي العرفي المتصل بالموضوع أو مضمون المعاهدة، ولا تسهم في تطويره أو تشير إلى وجوده. علاوة على ذلك، لا تجسد القواعد القانونية التي تنطبق على الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة، وهي لا تغير بأي حال من الأحوال حقوق أو التزامات الدول التي لم تنضم إليها.

بينما لا جدال إزاء حالة الجمود الذي يعتري مؤتمر نزع السلاح منذ ٢٠ سنة، ينبغي لنا بذل كل جهد للعودة إلى طريق المفاوضات، ويجب علينا في الوقت نفسه النظر بجدية في الآثار الإجحافات التي تنشأ عن استخدام العمليات المستقلة، ولا سيما تحويل الاهتمام الدولي نحو حلول أضعف أو أقل جدوى.

أخيرا، تؤيد إسرائيل دائما اتباع نهج وسياسة واقعيين بشأن الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة، وهو أمر نابع من اعتقادنا بضرورة مراعاة الطائفة الواسعة من الشواغل الأمنية لجميع الدول في المنطقة ومعالجتها بشكل واقعي في حوار إقليمي مباشر. وللأسف، بينما أظهرت إسرائيل التزامها الصادق بعملية الحوار المباشر وبناء الثقة في المنطقة، فضّل جيراننا العرب استثمار جهودهم في مشاريع قرارات تبعث على الشقاق، من قبيل مشروع القرار المسمى بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط الذي يقدم إلى هذه اللجنة الأولى كل عام. شعرت إسرائيل بخيبة الأمل إذ شهدت تقديمه مرة أخرى هذا العام بوصفه مشروع القرار A/C.1/72/L.2، وتأسف لتأييد مجموعة الدول العربية خيار المواجهة بدلا من التوفيق. إن هذه القرارات لا تخدم إلا المصالح السياسية القصيرة النظر، وتعرقل الآفاق الطويلة الأجل لتحسين البيئة الأمنية في الشرق الأوسط.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): نتشاطر جميعنا هنا اليوم القلق الشديد بشأن الأسلحة النووية وانتشارها.

انتشار الأسلحة النووية ونعززها. إنها رسالتنا الرئيسية خلال هذه الجلسة للجنة الأولى، وخلال عملية الاستعراض الجارية حالياً لمعاهدة عدم الانتشار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل لكي يعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.28.

السيد فيرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به سابقاً ممثل المكسيك باسم ائتلاف البرنامج الجديد، وممثل الأرجنتين باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/72/PV.10).

نود أيضاً أن نهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على فوزها بجائزة نوبل للسلام، لما بذلته من جهود جديرة بالتقدير توجت مؤخراً بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ما برح الخطر النووي في صدارة نزع السلاح وعدم الانتشار في الأمم المتحدة منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول. إن مرور أكثر من عقدين من الشلل الفعلي الذي اكتنف مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، يبين لنا أن اتباع نهج جديدة بات ضرورياً إن أردنا تحقيق هدفنا المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. إن البرازيل إذ تأخذ ذلك في الحسبان، كانت من بين مؤيدي المفاوضات التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تحظر الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل التي لم تكن محل حظر عالمي.

إن ذلك الإنجاز التاريخي يرسخ اقتناع معظم أعضاء المجتمع الدولي بأن أسلحة الدمار الشامل لا تعزز الأمن الوطني أو الدولي ولا مكان لها في المذاهب العسكرية في القرن الحادي والعشرين. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في وقت تتصاعد فيه التوترات بين البلدان الحائزة لهذه الأسلحة، تتحول فيه حالة إقليمية إلى تهديد خطير للكوكب بأسره. وعند فرض حظر عالمي على الأسلحة النووية، يسهم الصك الجديد في تنفيذ

أن يكون هناك تمييز واضح بينها وبين الأسلحة التقليدية سواء على صعيد المذاهب أو التدريبات العسكرية.

ثمة طريقة ملموسة لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتنفيذ الفعال لآليات الرصد والتحقق. إن التزام جميع الدول، باستثناء دولة واحدة، بالوقف الاختياري للتجارب النووية يعدّ تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة، غير أنه لا يمكن أن يحل محل معاهدة ملزمة قانوناً. ونحث جميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة دول المرفق ٢، على أن تفعل ذلك من دون مزيد من التأخير.

إن إنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة طيبة. لا بدّ لنا من أن نظهر تصميمنا وأن نلزمنا في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة في أقرب وقت ممكن. ومن المهم التأكد من أن أي معاهدة تُبرم في المستقبل يمكنها أيضاً أن تتناول بشكل مناسب مسألة المخزونات الموجودة حالياً. إن الاتفاق المبرم بين المجتمع الدولي وإيران، أي خطة العمل الشاملة المشتركة، يعدّ إنجازاً رئيسياً متعدد الأطراف في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحضر جميع الأطراف في خطة العمل على مواصلة تنفيذها بالكامل.

إن فنلندا ممن يؤمنون بمذهب الواقعية. ونحن ملتزمون بتعزيز المبادرات التي تتيح اتخاذ خطوات ملموسة، حتى الصغيرة منها، التي يمكن أن تقربنا من بلوغ هدفنا المشترك. ونرى أن مبادرات من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ذات قيمة عالية، ونشارك ببهمة في هاتين المبادرتين. وستتولى فنلندا مهام المنسق الدولي للمبادرة العالمية لفترة العامين القادمين. ونرى العديد من الفرص المتاحة أمامنا للمضي قدماً إذا عملنا معاً يداً بيد. ويجب علينا أن نركز على المسائل التي توحدها وأن ندعم معاهدة عدم

المناطق، وهي معاهدات ثلاثيلوكو، وراوتونغا، وبانكوك، وبليندابا، وآسيا الوسطى، نصف الكرة الجنوبي بأكمله وتشمل أكثر من ١٠٠ بلد، مما يُبين استعداد أغلبية الدول للقضاء على أشد فئة من فئات أسلحة الدمار الشامل فتكا وعشوائية. ونُحِبُّ بجمع الدول المعنية التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات أن تفعل ذلك، ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع هدف المعاهدات وغرضها.

علاوة على ذلك، يرحب مشروع القرار بالخطوات المتخذة التي تتوخى إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول المعنية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويشجع الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا. وأخيراً، يرحب بأحدث تطور ذي صلة بنزع السلاح النووي، وهو اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية واعترافها بأهمية إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وندعو جميع الدول إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار وتأييده.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بأن تتكرم بقصر بياناتها على مدة خمس دقائق، عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد بينارد إسترادا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها الإعلامية.

تؤيد غواتيمالا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.10).

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعزز النظام الدولي القائم لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، بما في ذلك من خلال مكافحة حوافز الانتشار التي تعتبر أساسية لاستدامة النظام.

هناك بعض الخطوات الأخرى التي يمكن أن نتخذها من أجل القضاء على الأسلحة النووية. أما تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً مناسباً، والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية فهو أمر طال انتظاره. ولا يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ معلّقاً. ونحث على وجه التحديد الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على اتخاذ مبادرات فردية للتوقيع والتصديق عليها بدون مزيد من التأخير.

فيما يتعلق بالمواد الانشطارية، نرحب ببدء مناقشات فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى. أما بشأن التحقق من نزع السلاح، فإن فريق الخبراء الحكوميين الذي سيعقد اجتماعاً في عام ٢٠١٨ من شأنه أن يسلط الضوء على السبل الممكنة لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي. ونأمل من هذه المبادرات أن تسهم أيضاً في إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.28 المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة"، الذي تقدمه البرازيل بالاشتراك مع إندونيسيا، ونيوزيلندا، وجنوب أفريقيا، وبالنيابة عنها. وعُصِّم نص مشروع القرار على جميع الوفود، وأودّ الإدلاء ببعض التعليقات الموجزة بشأن عناصره الرئيسية.

تم الاعتراف بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفه تدبيراً مؤقتاً مهما لمكافحة انتشار الأسلحة النووية ودعم نزع السلاح النووي. وتغطي المعاهدات القائمة التي تنشئ هذه

ملتزمون حيال السلام والأمن الدوليين، وخاصة تعزيز نزع السلاح النووي على سبيل الأولوية، إدراكا منا للتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل والعواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على استخدامها.

تلتزم غواتيمالا التزاما راسخا بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وندعو بقوة إلى نزع السلاح الكامل والقابل التحقق منه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي فخور جدا بأنه دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، وتعدُّ نموذجا تحذو حذوه المناطق الأخرى في إنشاء مناطق مماثلة. ونؤكد مجددا للدول الحائزة للأسلحة النووية أننا نرفض مجرد وجود الأسلحة النووية. ولدينا اعتقاد راسخ بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعليه، يجب على المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن لتحقيق عالميتها. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحث أيضا الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الوارد ذكرها في المرفق ٢، إلى الانضمام إليها من دون شروط وعلى سبيل الأولوية، بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية بغية الإسهام في عملية نزع السلاح النووي. ونعيد التأكيد أيضا على ضرورة تأييد معاهدة حظر الأسلحة النووية لأننا نعتقد أنهما متكاملتان ويعززان بعضهما بعضا.

نحدد التزامنا أيضا بتعزيز آليات التعاون والتشاور بين مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسنواصل زيادة تبادل المعلومات بين تلك المناطق والعمل على تنسيق مواقفنا حسب الاقتضاء. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشاركة الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مناقشاتنا في اللجنة الأولى.

على الرغم من أن المجتمع الدولي قد اعتاد، لسوء الحظ، على وجود الأسلحة النووية، فهي لا يمكن أن تكون أمرا معتادا أبدا، وبالتالي، فهي مسألة مثيرة للقلق بنفس القدر بالنسبة لنا جميعا. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بما يكفل أن تؤدي الالتزامات السياسية والقانونية التي تعهدنا بها في السنوات الأخيرة الماضية إلى عملية دولية فعالة وتمكن من اعتماد تدابير فورية ونهائية تفضي إلى حظر جميع الأسلحة النووية وإزالتها في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والتي تنص على أن

”التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتعارضان بوجه عام مع قواعد القانون الدولي السارية على النزاعات المسلحة، وعلى وجه الخصوص مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده“ (A/51/218 المرفق، الفقرة ١٠٥)

وكما ذكر وفدي في عدد من مختلف المنتديات، نرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تنفذ بطريقة متوازنة. بينما أحرز تقدم كبير في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار، فإن ذلك لا ينطبق على نزع السلاح النووي حيث لم يحرز سوى تقدم متواضع إن لم يكن رمزيا فحسب. وتمت تخفيضات كمية إلى حد ما أيضا إلا أنها اقترنت بتحسينات نوعية تقلل من مستوى تلك التخفيضات في مجال الطاقة النووية. وفي الوقت نفسه لم ينفذ ذلك النهج التدريجي الوارد في خطة العمل لعام ٢٠١٠، هذا فضلا عن أن جهود الدول الحائزة للأسلحة النووية في نزع السلاح التي ما تزال غير كافية.

ومع ذلك، فقد كانت معاهدة حظر الأسلحة النووية معلما بارزا لآمال المجتمع الدولي وسدا للشغرات القانونية، كونها تحظر هذه الأسلحة حظرا تاما. وكما قلنا في المناقشة العامة للجنة (انظر A/C.1/72/PV.4)، فقد وقعت غواتيمالا على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر وهي بصدد التصديق عليها حاليا. ونحن

ترحب جنوب أفريقيا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها هذا العام. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه المعاهدة التي تحظر حيازة الأسلحة النووية وتنزع عنها الشرعية في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأن تؤدي إلى الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى العمل على بدء نفاذ المعاهدة وتحقيق عالميتها، يجب بذل الجهود أيضا من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما التزامات نزع السلاح النووي التي يجري تجاهلها منذ وقت طويل.

وترى جنوب أفريقيا أن استمرار وجود الأسلحة النووية ونظم إحصائها وتحديثها يقوضان الالتزامات القانونية والتعهدات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار ويتعارضان معها. ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزامات وتعهدات نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة منذ أمد بعيد والمعلنة في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك في جملة أمور، إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويحدونا الأمل في أن يعالج المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٢٠ هذه المسائل بطريقة ناجحة. وفي ذلك الصدد، يجب أن يظل إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وينبغي أن تساعد معاهدة كهذه في تحقيق هدي في عدم الانتشار ونزع السلاح في نفس الوقت. وسيكون فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية خطوة هامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فضلا عن تعزيز المثل الواردة في معاهدة عدم الانتشار، وتكملة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في الختام، تؤكد غواتيمالا مجددا أهمية عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨ كما أقرته قرارات الجمعية العامة. وسيتيح المؤتمر فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز في نزع السلاح النووي وتعزيز هذا الهدف الهام الذي يسهم في التنفيذ الشامل للركائز التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.17.

السيدة مانكوتوا - كومشا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا البيانات التي أدلى بها ممثل مصر باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل المكسيك باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/72/PV.10).

نتقدم بأحر التهاني للحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام لهذا العام. وتعد هذه الجائزة المستحقة عن جدارة والتي منحت في الوقت المناسب اعترافا واضحا بالدور النشط الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مجال نزع السلاح النووي في إطار السعي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

أثبت التاريخ القدرات التدميرية الهائلة التي لا يمكن السيطرة عليها لتفجيرات الأسلحة النووية، فضلا عن طابعها العشوائي القادر على تجاوز الحدود الوطنية للدول، مخلفة وراءها آثارا من الموت والدمار. ويشكل استمرار وجود هذه الأسلحة تهديدا للإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تبين الحالة الأمنية الراهنة في شمال شرق آسيا بما تتسم به من توتر شديد أن تطوير هذه الأسلحة وحيازتها لا يعززان الأمن، بل يشكلان مصدرا لانعدام الأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، مع تزايد خطر استخدامها.

وفد بلدي أن دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر سيسهم إسهاما كبيرا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بمهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي السياق نفسه، يرحب وفد بلدي بالاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، حيث إنها الصك الدولي الوحيد ذو الصلة الذي يجري إنفاذه ويكاد يكون عالميا. ولذلك، يتحتم علينا أن نسعى بحسن نية إلى اتخاذ تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها التي تهدف إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويدعم وفد بلدي تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي جميعا موضحة بشكل جيد في المعاهدة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التنفيذ يخدم أفضل مصالح المجتمع الدولي. ويقصد أن تنفذ تلك الركائز الثلاث على قدم المساواة، بيد أن نزع السلاح النووي لا يزال متأخرا.

ومن المؤكد أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعلق عليها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة، سيسهم في المضي قدما بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أن المعاهدة لا تزال غير فعالة بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على اعتمادها. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي ضمان بدء نفاذ المعاهدة، التي نشعر بالتفاؤل تجاهها. وفي هذا الصدد، نأمل من البلدان التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢.

وتعلق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة على إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، حيث إننا نرى

في الختام، من الواضح أنه لا مكان للأسلحة النووية في البيئة الأمنية الحالية بسبب الآثار الإنسانية الوخيمة التي قد تترتب عن استخدامها. وبدلا من أن تردع هذه الأسلحة النزاعات والحروب، كما يدعي البعض، فإنها ما تزال مصدرا مستمرا لزعزعة الأمن وعاملا دافعا على الانتشار. ويتناقض إنفاق الموارد الضخمة المخصصة لإنتاج وصيانة الأسلحة النووية تنافضا حادا مع محدودية الموارد الموجهة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس نزع السلاح النووي التزاما قانونيا فحسب، بل واجبا معنويا وأخلاقيا أيضا. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يعرض مرة أخرى على اللجنة مشروع القرار A/C.1/72/L.17 المعنون "الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" الذي نأمل أن يحظى مرة أخرى بدعم واسع النطاق.

السيد ثامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين الذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.10). ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا تزال الأسلحة النووية تشكل مصدر قلق بالغ للسلام والأمن الدوليين، لأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر انفجارها بشكل عرضي أو عن طريق الخطأ أو على نحو غير مأذون به أو غير مقصود يعرض البشرية والبيئة إلى آثارها الكارثية. لذلك، نحن على اقتناع بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المؤكد الوحيد من عدم استعمالها أو التهديد باستعمالها.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية لهذه المعاهدة، ولهذا فإنها واحدة من البلدان التي وقعت عليها في أول فرصة. ويعتقد

النووية. وينبغي لنا أن نكتشف جهودنا لضمان أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك، لا ينبغي تفسير التزام إندونيسيا بالمعاهدة الجديدة بأنه يقلل التزامها باستمرار أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بل على العكس، تعتقد إندونيسيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل أداة لا غنى عنها لمنع الانتشار النووي العالمي، وإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتشدد إندونيسيا على أهمية الالتزام المتوازن بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، التي تعزز بعضها بعضا. وتعرب إندونيسيا عن أسفها الشديد إزاء استمرار تجاهل الصفقة الكبرى، وهي أساس تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى.

وتشدد إندونيسيا على أهمية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتبحث على عقد المؤتمر الذي تأخر كثيرا.

كما تؤكد على ضرورة تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك.

ونعتقد أنه لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، هناك بعض التدابير الإضافية التي ينبغي اتباعها. ورشما يتحقق نزع السلاح النووي الشامل والكامل، وبوصفنا من الدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية، نود التأكيد على أن الضمانات الأمنية تشكل أحد التدابير الإضافية التي ينبغي إبرامها على سبيل الاستعجال. وبالنسبة للبلدان التي لم تتخذ إطلاقا مسار الأسلحة النووية، فإن من المهم أن نحصل على ضمانات أمنية عالمية لا لبس فيها وملزمة قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتود إندونيسيا أن تؤكد على الحاجة

أنها قد أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ونظام عدم الانتشار النووي، فضلا عن تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن ثم، فإننا مؤيد قوي للحفاظ على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه إذا كان لدى جميع الدول الأعضاء عزم قوي والإرادة السياسية للعمل من أجل الصالح العام والمتابعة باتخاذ إجراءات ملموسة بشأن ما قلناه واتفقنا عليه، فعندئذ فقط يمكننا التوصل إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية - وهو شيء يحذو معظم الدول الأعضاء، إن لم يكن كلها، وطيد الأمل في تحقيقه. فلنعمل بجد ونغضي قدما معا من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد تيني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.10).

ونود أن نهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على حصولها على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧.

لا يزال نزع السلاح النووي يمثل أولوية عليا لإندونيسيا. وقد كانت إندونيسيا من أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧. ونعتقد أن هذا الصك يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى كسر الجمود المستمر في نزع السلاح النووي، ومعالجة الشواغل العميقة حيال الآثار الإنسانية الكارثية في حالة تفجير الأسلحة

كما يتقدم وفد بلدي بالتهنئة إلى الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على نيلها جائزة نوبل للسلام، وعلى جهودها الاستثنائية في التوصل إلى إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية خلال تموز/يوليه ٢٠١٧.

وترى حكومة بلدي أن تعزيز عالمية جميع الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والامتنال العالمي لها بدون تمييز والقضاء النهائي والتام على هذه الأسلحة يمثل ركنا أساسيا من أجل التأكيد حقا للمجتمع الدولي على أن استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها لن يزداد إطلاقا. ومن شأن هذا أن يساعد أيضا في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، ويضمن مستقبلا آمنا وسليما لمجتمعنا ولأجيالنا القادمة.

وتحقيقا لتلك الغاية، فقد صوت وفد بلدي مؤيدا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم اعتمادها في تموز/يوليه. وفي هذا السياق، يعرب وفد العراق عن اعتقاده بأن اعتماد هذه المعاهدة جاء نتيجة للجهود المتواصلة والمتعددة التي بذلتها الدول الأعضاء خلال السنوات العشرين الماضية.

إن فشل الجهود في اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ يشكل تحديا كبيرا في هذه المرحلة الحساسة والخرجة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، وبما يؤثر سلبا وبما لا يقبل الشك على المعاهدة ومصادقيتها. ولا بد من التحلي بالمزيد من المرونة وإبداء الإرادة السياسية من أجل إنجاح أعمال المؤتمر الاستعراضي القادم للمعاهدة في عام ٢٠٢٠ وبما يسهم في الخروج بنتائج تلبي شواغل جميع الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، يؤكد العراق أهمية إبداء الجدية اللازمة للعمل من أجل إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، لا سيما وأن هذا الهدف يعد الركن الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية. إن

الملحة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا للتأكيد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ولا تزال إندونيسيا تشعر بالقلق من المذاهب الأمنية لبعض الدول التي لا تزال تعتمد على الأسلحة النووية. ونعتقد أن الاعتماد على الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية لا يتسق مع الواجبات والالتزامات القانونية الدولية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ولذلك نحث جميع الدول أن تتخلى عن إمكانية استخدام الأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية. ويساورنا القلق بوجه خاص من برامج تحديث الأسلحة النووية. ولا نرى كيف يمكن إدراج هذه البرامج في التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي. ولم نقتنع بعد بالكيفية التي قد تسهم بها برامج التحديث هذه في جهود نزع السلاح النووي.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية يؤثر بدرجة كبيرة على الأمن الإقليمي والعالمي. ونعتقد أن وجود بيئة دولية آمنة ونزع السلاح النووي يعزز كل منهما الآخر. إننا بحاجة إلى تهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز الالتزامات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن إحراز التقدم في نزع السلاح النووي بطيء بصورة غير مقبولة. إننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد آن الأوان لكي تبدي جميع الدول حسن نيتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

السيد رضا (العراق): بداية يود وفد بلادي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11) وللبيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/69/PV.10).

شريط رقم ١٢/ بالعربية والإنكليزية والإسبانية

السيد سوفي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ومكتبكم على توجيه أعمال اللجنة. وأؤكد لكم دعم ساموا الكامل لقيادتكم طوال هذه الدورة.

خلال سبعينيات القرن الماضي، عانت منطقة المحيط الهادئ من التجارب النووية، وأصبحت بعض بلداننا الجزرية مواقع لتلك التجارب. إن آثار الرعب وفقدان الثقة الناجمة عن تلك التجارب الواقعية منحت منطقتنا نقطة مرجعية مشتركة شكلت منظورنا بشأن نزع السلاح النووي وجعلتنا مدافعين أقوياء عن نزع السلاح. وقد أثبتنا وحدة الهدف من خلال إنشاء معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ - معاهدة راروتونغا، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٨٦.

إن وجود معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية قام بدور رادع في الجهود الرامية إلى حماية منطقتنا من الأسلحة النووية وكذلك حماية المحيط - المصدر الرئيسي لدول منطقة المحيط الهادئ - من التلوث المشع الناجم عن إلقاء النفايات النووية في البحر. ونحن ملتزمون بالتعاون والتنسيق مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية والدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في اتخاذ إجراءات ملموسة تقرنا من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن عزم ساموا على ردع إجراء التجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ وفي أي مكان آخر يتجلى في أننا أصبحنا دولة طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٢ وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥. ونشجع البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدتين أو تنضم إليهما على أن تفعل ذلك من أجل توفير جبهة موحدة وفعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية واستخدامها.

وتولي ساموا أهمية كبيرة لعمل لجنة نزع السلاح والأمن الدولي نظرا لأن ولايتها لا تتمثل في مناقشة تلك المسائل

إنشاء هذه المنطقة سيسهم وبما لا يقبل الشك في تعزيز الجهود الرامية لنزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. كما يرى العراق إن شروع إسرائيل في نزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل ضرورة مهمة وملحة للغاية في إنجاح هذه المنطقة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

يدعو العراق إلى ضرورة العمل لإيجاد صك دولي ملزم لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لها. ويجب تحديد الوسائل التي يمكن من خلالها التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، إذ تعد ضمانات الأمن السلبية مطلبا عادلا ومشروعا للدول غير النووية التي تخلت طوعا عن أي خيارات نووية عسكرية بانضمامها إلى المعاهدة.

إن الإرهاب النووي يمثل أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي. وتعد تدابير الأمن النووي المشددة هي الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من جهات أخرى غير مرخص لها بذلك. إذ أن هناك مجموعات إرهابية لديها النية والقدرة على التسبب في دمار نووي هائل إذا توافرت التقنية من موارد السوق السوداء. ولذلك فإن مطلب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والقضاء عليها يعد مطلبا مشروعا وكفيلا بأن يجنب العالم خطر الإرهاب النووي.

يولي العراق أهمية كبيرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعمل العراق من خلال رئاسته المشتركة مع مملكة بلجيكا للمؤتمر العاشر لعام ٢٠١٧ المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة على بذل الجهود للإسراع في إدخالها حيز النفاذ.

النووية المستخدمة في الأغراض المدنية. وهي أداة رئيسية في صون السلم والأمن الدوليين.

ونرحب بالبيئة البناءة التي سادت خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. والهدف الرئيسي من هذه الدورة الاستعراضية الجديدة يجب أن يتمثل في تجديد التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز المعاهدة والعمل بشأن جميع المسائل موضع الاهتمام المشترك والمعالجة المتحلية بالمسؤولية للمسائل المتعلقة الهامة التي لم نتوصل بعد إلى حلول لها بطريقة مرضية.

وفي الوقت الحاضر، يشكل البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التهديد الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار. وتدين إسبانيا بشدة التجربة النووية التي أجريت في ٣ أيلول/سبتمبر، وتجارب القذائف التسيارية المتعددة التي أجراها ذلك البلد في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المختلفة. إن برنامج القذائف التسيارية النووية لكوريا الشمالية يشكل تهديدا خطيرا جدا للسلم والأمن الدوليين، وللأستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نبذ التحدي الحالي للمجتمع الدولي واتخاذ تدابير واضحة للحد من التوترات، والإعلان غير المشروط لوقف التجارب النووية والتسيارية، مما يتيح تمهيد السبيل إلى مفاوضات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية على نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وبالمثل، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن تنفيذا دقيقا.

وترحب إسبانيا بالاتفاق النووي بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة وإيران E3/EU+3، الذي يكفل الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وهذا الاتفاق، الذي أيده قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يبين قدرة المجتمع الدولي على حل الخلاف

فحسب وإنما في إيجاد حلول لبعض هذه المسائل المستعصية التي يتزايد تضخمها بسبب الحوادث التي وقعت مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية. وتلك التطورات التي نشهدها قد أكدت من جديد إيماننا بأن مجرد وجود الأسلحة النووية لن يكفل إطلاقا عالما نعلمه بالسلم.

إن دورة هذا العام للجنة لها أهمية تاريخية وخاصة، نظرا لأنها تعقد إزاء خلفية معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخرا، ووقعت عليها ٥٠ دولة، بما فيها ساموا، في ٢٠ أيلول/سبتمبر خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. ومثل ذلك تقدما ملحوظا في الجهود المبذولة صوب تحقيق نزع السلاح النووي وسلط الضوء على الالتزامات السياسية القوية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ على استمراره. ونشجع جميع الدول الأعضاء على توقيع المعاهدة والتصديق عليها، لأنها لن تعرقل أو تعوق نظم عدم الانتشار النووي القائمة بل ستعززها.

وتقدر ساموا حقا وتدرك الدور الحيوي للمجتمع المدني في كفاحنا المشترك من أجل التوصل إلى تحقيق حظر قائم على معاهدات للأسلحة النووية وما شابهها. لذلك نود أن نعرب عن تهانينا للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ يوم الجمعة ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أختتم ببيان بالتأكيد مجددا على اعتقاد ساموا الراسخ بأن الضمان الوحيد للبشرية من استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها هو عدم حيازة تلك الأسلحة النووية والقضاء التام عليها.

السيدة بالاسيوس بالاسيوس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بالنسبة لإسبانيا، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار والأساس لتعزيز نزع السلاح النووي وتطوير تطبيقات الطاقة

ونحن واثقون من أن فريق الخبراء التحضيرى الرفيع المستوى الذي أنشئ في العام الماضي سيجعل بالإمكان المضي قدما في هذا الاتجاه.

وتعرب إسبانيا عن الأسف لأنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر في المستقبل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط. ونؤكد مجددا دعمنا لقرار عام ١٩٩٥ وغيره من الالتزامات المتفق عليها خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ونشجع جميع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية الحقيقية، للاتفاق والسعي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يتيح عقد هذا المؤتمر، بمشاركة جميع بلدان المنطقة، في أقرب وقت ممكن.

وتشجعنا خطة العمل لعام ٢٠١٠ أيضا على مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية والحد من دورها في العقائد العسكرية والأمنية. وعلى نفس المنوال، توصي بتعزيز الضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار.

إن التحقق النووي عنصر أساسي أيضا. وترحب إسبانيا بدوافعه التي أبدتها اللجنة الأولى في هذا الصدد، والتي نأمل أن تستمر هذا العام. وتؤيد إسبانيا أيضا الحد من الاستعداد التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية، الأمر الذي يوفر بديلا إضافيا لتحسين الثقة المتبادلة.

وبذلك، أود أن أختتم بياني. ويتاح النص الكامل للبيان على بوابة الخدمات الموفّرة للورق PaperSmart.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.10.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن توافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من أجل تحقيق نزع

الشديد من خلال الوسائل الدبلوماسية. وندعو جميع الأطراف إلى دعمه وتنفيذه تنفيذا كاملا وبجسنة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الإطار الأساسي للنهوض بنزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في مادتها السادسة. ونخطط علما بتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونحث على دعمها وتوسيع نطاقها بشكل دؤوب، على نحو ما طالب به المجتمع الدولي بأسره. ونتوجه بهذا النداء إلى بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تتحمل أيضا مسؤولية جسيمة لا يجب أن تتجنبها.

إن إسبانيا حساسة جدا بشأن المناقشة المتعلقة بالأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، لكنها لا تتشاطر نهج معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونرى أن من اللازم تشجيع عملية نزع السلاح النووي التي تأخذ في الحسبان القضايا الأمنية، من خلال مبادرات محددة وواقعية تشارك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ لا تزال نافذة تماما، وينبغي أن تسترشد بها جهودنا.

وسيكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر خطوة ثابتة في عملية نزع السلاح. ونعتقد أن الوقف الاختياري للتجارب قد أصبح معيارا دوليا فعليا، ولكن لا يمكن أن يحل محل المعاهدة بأي حال من الأحوال. ولذلك نناشد البلدان التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢ منها، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونؤيد معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والتي ينبغي في رأينا، أن تشمل على نحو متسق، جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء.

الدول. ثانياً، لا بد من إحراز تقدم بشأن الأسلحة الاستراتيجية، فضلاً عن الحد من الأسلحة التقليدية وخفضها. ثالثاً، وجوب تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار من خلال السياسات القائمة على معايير موضوعية، والسعي إلى إبرام معاهدات منصفة وغير تمييزية، وتجنب الاستثنائية التي تملّحها اعتبارات استراتيجية أو سياسية أو تجارية. رابعاً، يجب تمديد ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن أي تحديد للأسلحة، أو عدم الانتشار أو معاهدة لنزع السلاح لا يؤدي إلى أمن غير منقوص لجميع الدول، سيكون فكرة مؤودة في مهدها، كما يتبين من فشل انطلاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن أي معاهدة لا تؤدي إلا لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، على النحو المتوخى في إطار ولاية شانون، ستهدد أمن باكستان ولن تأت بأي قيمة مضافة في قضية نزع السلاح النووي. إن باكستان على أهبة الاستعداد للنظر في أي معاهدة تشمل الإنتاج السابق للمواد الانشطارية، وقد قدمت ورقة عمل مفصلة في هذا الصدد في مؤتمر نزع السلاح.

وعلى غرار موقف باكستان إزاء فريق الخبراء الحكوميين المنشأ في عام ٢٠١٤ أثرت باكستان مرة أخرى عدم المشاركة في ما يسمى بفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن ما يسمى بفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية غير مؤهل للإضطلاع بالمهمة الموكلة إليه في ضوء تشكيله المحدود والناقص، فضلاً عن نشأته المثيرة للانقسام، وولايته التقييدية، والأساس الجزئي لعلمه. ولن نكون في وضع يسمح لنا بقبول أي استنتاج أو توصية صادرة عن فريق الخبراء المذكور، بما في ذلك أية محاولة لفرض تقريره على مؤتمر نزع السلاح.

السلاح النووي على نحو منهجي، آخذ في التصدع. فبينما تزداد البيئة الأمنية الدولية والإقليمية سوءاً، يبدو الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي أبعد منالاً. ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي، بينما تقوم بتغيير الأهداف باستمرار تجاه تدابير إضافية لعدم الانتشار لا تكلف حساباتها الاستراتيجية شيئاً. وقد زادت الحالة تفاقمًا بسبب ممارسة المعايير المزدوجة في تطبيق قواعد عدم الانتشار النووي من أجل المصلحة السياسية والفوائد الاقتصادية. وتعرض هذه التدابير التمييزية للخطر الاستقرار الاستراتيجي في منطقة جنوب آسيا وخارجها.

إن مؤتمر نزع السلاح جزء حيوي لا يتجزأ من جهاز الأمم المتحدة لنزع السلاح. إنه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولكنه للأسف، لم يرق إلى مستوى التوقعات المرجوة منه في الوفاء بعهده المتمثلة في نزع السلاح النووي. ولم يكن الأمر سوى مسألة وقت قبل أن يبلغ الإحباط ذروته بشأن بطء التقدم المحرز في نزع السلاح النووي، مما أدى إلى إطلاق مبادرة خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح لحظر الأسلحة النووية. بيد أن تلك المبادرة تعثرت لأنها تجاهلت الاعتبارات الأمنية الأساسية التي يقوم عليها نزع السلاح النووي. وبينما نتعاطف مع الشعور بخيبة الأمل الذي أصاب مؤيديها، لم يؤد بنا هذا إلا إلى الاستنتاج بأن إطلاق مثل تلك المبادرات خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، على أساس عدم التوافق في الآراء وبدون جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لن يؤدي إلى أي تغيير حقيقي على أرض الواقع، مهما حسنت النوايا، وأيا كان المبرر.

إن تعزيز جدول أعمال نزع السلاح الشامل، يستلزم وضع نظام دولي قائم على القواعد ومنصف وغير تمييزي، باتخاذ الخطوات التالية. أولاً، وجوب معالجة الشواغل الأمنية لجميع

النوعية أو التهديد باستعمالها“ (A/C.1/72/L.10)، باسم عدد كبير من الدول المشاركة في تقديمه.

ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن.

السيدة بارييتو (كابو فيردي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تحايي لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين على تولي مناصبهم. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل، وأشكر الأمانة العامة على دعمها.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها مسألة معقدة وصعبة بالنسبة للبشرية، وتبرر تماماً أنه ينبغي أن يظل حظر تلك الأسلحة والقضاء عليها في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تعيد كابو فيردي تأكيد التزامها بمعاهدة بليندابا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. إن المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ووسط آسيا، وكذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لمنغوليا، تدابير إيجابية ومهمة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتستحق أوجه التقدم المحرز تلك أن تكمل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وانضمت كابو فيردي إلى العديد من البلدان الأخرى في التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي أول معاهدة في العالم ملزمة قانوناً وتحظر استحداث الأسلحة النووية وتجربتها وتصنيعها واقتناءها وحيازتها. ويمثل اعتماد المعاهدة في تموز/يوليه ٢٠١٧، الذي أعقبه الاحتفال في أيلول/سبتمبر حينما وقع عليها عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نقطة بارزة في التعاون الدولي وخطوة هامة في تاريخ عدم الانتشار على السواء.

إن أي عالم خال من الأسلحة النووية سيكون أقل استقراراً وأقل أمناً إذا كانت بعض البلدان تمتلك قدرات عسكرية تقليدية مفرطة بشكل غير متناسب. وعليه، يلزم السعي من أجل نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وكلية، وفقاً للمبادئ المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وما برحت باكستان تدعم باستمرار هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق إبرام اتفاقية عالمية غير تمييزية ويمكن التحقق منها بشأن الأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وعلى نحو ما أقرت به الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، ينبغي أن يكون الهدف من هذه العملية هو تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية.

ولقد شعر وفد بلدي ببالغ الارتياح إزاء الخاتمة الناجحة لأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالاتفاق على جدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وأهدافها. إن نجاح الدورة استثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح سيكون خطوة هامة نحو إحياء توافق الآراء العالمي بشأن نزع السلاح العام والكامل، مع مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول.

إن مسألة الضمانات الأمنية السلبية ما برحت مدرجة في جدول الأعمال الدولي منذ أكثر من نصف قرن. وإلى أن يتم نزع السلاح النووي ينبغي تلبية التطلعات الحقيقية الطويلة الأمد للدول غير النووية بالحصول على ضمانات الأمن السلبية. وتعتقد باكستان، جنباً إلى جنب مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن هذه المسألة قد حان وقت إجراء مفاوضات بشأنها في مؤتمر نزع السلاح.

وخلال هذه الدورة، ستقدم باكستان مشروع قرارها التقليدي المعنون ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن هنغاريا تشاطر الهدف النهائي المتمثل في وجود عالم خال من الأسلحة النووية. غير أننا نرى أنه لا يوجد مسار سريع في هذا المجال. ولا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي إلا من خلال عملية تدريجية وشاملة باتخاذ خطوات عملية وملموسة تشارك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتراعي البيئة الأمنية الدولية. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تستوفي هذه الشروط، ولكنها تضعف الإطار الحالي المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، عن طريق إيجاد ازدواجية لا لزوم لها ومثيرة للانقسام. ولذلك، لم تشارك هنغاريا في المفاوضات على المعاهدة ولن تنضم إليها.

وفي الوقت نفسه، ومع مراعاة أنه ينبغي للمجتمع الدولي، في إطار البيئة الأمنية المعقدة الحالية، أن يبذل قصارى جهده لتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، فإننا على استعداد للعمل مع جميع الدول بشأن عناصر النهج التدريجي الذي لا يزال السبيل الوحيد الموثوق به لتحقيق نتائج ملموسة. وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى أهم مهامنا في ضمان نجاح دورة الاستعراض الحالية ومؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس في نظام منع الانتشار النووي العالمي، ومن خلال مادتها السادسة، الإطار الواقعي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي. ولذلك، يجب الاستفادة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل الشاملة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بدلا من إهمالها. ويسرنا أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ قد جرت في جو بناء، مما يعطي زخما إيجابيا لعملية الاستعراض الحالية.

كما أن التجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تذكروا قوية بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تنص على الحظر التام للتجارب النووية، أصبحت

إن وجود معاهدة تحظر الأسلحة النووية لن يجعلها تزول على الفور، بطبيعة الحال، لكنه سيعزز الوصم ضد استخدامها وسيدعم الالتزام بالحد من المخاطر النووية، وهو يمثل حافزا على عدم الانتشار. ولذلك تدعو كابو فيردي جميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية وتصدق عليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لتيسير دخولها حيز النفاذ. ولا تزال كابو فيردي ملتزمة بقوة بعدم الانتشار. وبالإضافة إلى كون بلدي طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه طرف أيضا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل خطوة بالغة الأهمية في النهوض بنزع السلاح النووي والانتشار النووي، وهي للأسف، لا تزال تنتظر دخولها حيز النفاذ. وأخيرا ولكن من الأمور المهمة أن كابو فيردي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت أحد البلدان ١٢٥ التي وقعت على البيان المشترك بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وفي الختام، تتعهد كابو فيردي بأن تكون بناة في مشاركتها مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق الواجب الأخلاقي والهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تتعقد هذه الجلسة خلال فترة متوترة للغاية في وقت يتعرض النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح للتحدي، بالدرجة الأولى من تجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدين هنغاريا بأشد العبارات هذه الانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مما يمثل تهديدا خطيرا على الأمن ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، لكن أيضا على الصعيد العالمي. إننا نؤيد نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وفي هذا الصدد، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى الامتثال لالتزاماتها في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

ونرى أنه يتعين الإبقاء على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها مجلس الأمن أيضاً، لأنها تتوافق تماماً مع مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعطي مثالا إيجابيا لحل المسائل الخلافية في الإطار الواسع لتلك المعاهدة والآلية الدولية لعدم الانتشار.

السيد غبريلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن تحديد الأسلحة النووية يواجه أوقاتاً عصيبة. وقد حمل لنا الشهر الماضي تذكراً قوية تمثلت في التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسبقت تلك التجارب وأعقبته تجارب متعددة لقذائف تسيارية. وتدين هولندا بأشد العبارات الممكنة ذلك السلوك الاستفزازي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فتلك الأعمال تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وتشكل تهديداً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبالتالي ينبغي إيقافها على الفور. وينبغي لهذا النظام أن يمثل على نحو كامل لالتزاماته الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصدق عليها.

ويواجه المجتمع الدولي توترات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخلافات على كيفية إحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح، وكيفية ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية معرض لخطر التعتيم. وفي عالم أقل أمناً وأكثر صعوبة، فإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا في مجال نزع السلاح النووي، فضلاً عن التركيز على أهدافنا والمثابرة في تحديد الخطوات ومتابعتها سعياً إلى تحقيق تلك الأهداف. ولذلك، نرحب ببيل الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية جائزة نوبل للسلام لهذا العام، مما

أكثر أهمية وبدء نفاذها بات لازماً اليوم أكثر من أي وقت مضى. وبفضل نظاماً أكد قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، لا يمكن أن يكون هناك بديل عن المعاهدة أو رديف لها. وبفضل نظام الرصد الدولي الموثوق للمعاهدة، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل أحد الأصول الفريدة التي يتعين تمويلها بشكل صحيح ومواصلة تطويرها.

وستتمثل خطوة ملموسة أخرى نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية في بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن شأن إبرام معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها فعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية أن يسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسرنا أن الدورة الأولى لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الذي أنشأته الجمعية العامة العام الماضي قد عقدت في جو بناء تحت رئاستها الكندية، وتمكنت من إحراز تقدم.

ومع ذلك تتمثل لبنة مهمة أخرى نحو نزع الأسلحة النووية في وجود آليات وصكوك تحقق ورصد فعالة وموثوق بها. واتفق مع الرأي القائل إن على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تعمل معاً لإنشاء مثل تلك الأدوات للتحقق حينما تنهياً الظروف اللازمة لإبرام اتفاقات جديدة ومتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. ولذلك فإن هنغاريا أيدت تأييداً كاملاً القرار ٦٧/٧١، وهي مستعدة للإسهام في عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أنه حتى الآن نحن سعداء بوفاء جميع الجوانب بالتزاماتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. والتقدم الذي شهدناه حتى الآن يبعث على الاطمئنان. غير أن استمرار التنفيذ الكامل للاتفاق يجب أن يكون موضوع تحقق مستمر وشامل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مع زملائنا من الوفد البولندي الذين يتأسون اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٨.

ولا تزال هولندا ملتزمة بالعمل على اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ نظام معزز لمعاهدة عدم الانتشار. وتحقيقاً لهذه الغاية، أيدنا بقوة إنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لإحراز مزيد من التقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي تتولى كندا رئاسته باقتدار. كما نود أن نشكر السفارة هولان على البيان الذي قدمته اليوم. وتولي هولندا إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أهمية كبيرة بوصفها خطوة بالغة الأهمية صوب نزع السلاح النووي. وسيساعد عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الذي بدأ هذا العام على تقريبنا أكثر من عملية التفاوض بشأن إبرام معاهدة.

وثمة مبادرة أخرى من هذا القبيل هي التحقق من نزع السلاح النووي. وستواصل هولندا الاضطلاع بدور نشط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، كما اشتركت في المبادرة بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين العام المقبل. هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وهو عمل يجب أن تضطلع به الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها معاً.

ومن الأمثلة الرئيسية على ما يمكن أن ننجزه معاً خطة العمل الشاملة المشتركة. إن الطريق صوب تحقيق هذا الاتفاق القوي كان وعراً، لكنه كَلَّ بالنجاح. وتدعو هولندا جميع الأطراف إلى مواصلة التنفيذ الصارم لذلك الاتفاق المتعدد الأطراف من أجل بناء الثقة وتعزيز الخطة والتغلب على العقبات التي تشكل جزءاً من جميع الاتفاقات الشاملة والبعيدة المدى.

إن دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار، والمناقشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والعمل بشأن التحقق وخطة العمل الشاملة المشتركة، تبين أنه بغض النظر عن الظروف السياسية، يمكننا أن نبني الثقة بنظام نزع السلاح

يشدد على الأهمية الدائمة لنزع السلاح النووي وضرورة اتخاذ خطوات إلى الأمام.

ويجمعنا كلنا هدف مشترك، ألا وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وكون لدينا هدف مشترك - غرض مشترك - يساعد على بناء الثقة بالحوار والتخفيف من حدة اختلاف آرائنا. ونحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى حوار صادق بشأن الأسلحة النووية، ونزع السلاح والأمن الدولي. فلنركز على تحديد مصالحنا المشتركة وشواغلنا المشتركة وعلى فهم التصورات الأمنية لكل واحد منّا. ويشمل ذلك الاعتراف بوجهات نظرنا المختلفة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية وإيجاد سبيل للتعامل معها. ولنركز على التدابير التي تسهم في تحقيق سلامتنا المشتركة عن طريق الحد من المخاطر النووية. وتمثل تلك التدابير لبنات بناء هامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبناء الثقة المتبادلة والاستقرار والشفافية. وترى هولندا أنه ينبغي لنا أن نركز جهودنا على تنفيذ وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي تمثل المعاهدة حجر أساسه.

وترأست هولندا في عام ٢٠١٧ اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، مع التركيز على الازدهار والشمول. وقد حاولنا، من خلال اتباع نهج إقليمي، التشديد على أهمية الملكية العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأثبتت المناقشات التي جرت في فيينا إبان الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعنية بمعاهدة عدم الانتشار أن هناك العديد من المسائل التي يجب أن نعالجها في الفترة المفضية إلى عام ٢٠٢٠ وما بعدها. ومع ذلك، تمكّننا أيضاً من تحديد عدد من الآراء الأساسية المشتركة بين الدول الأعضاء بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن تشكل تلك الآراء أساساً لمزيد من المناقشات. ونحن الآن على استعداد للتعاون

أيلول/سبتمبر المنصرم. داعية جميع الدول إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة قصد تحقيق الهدف المنشود ألا وهو عالم خال من خطر الأسلحة النووية.

وأغتتم هذه الفرصة لأهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على حصولها على جائزة نوبل للسلام، جراء جهودها الحثيثة في هذا المجال. وفي انتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، يؤكد وفد بلادي على الأهمية القصوى لإبرام صك دولي ملزم حول ضمانات الأمن السلبية لصالح الدول غير النووية. ومن جهة أخرى، تعيد الجزائر التأكيد على الأهمية القصوى لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ قصد تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح والانتشار النوويين، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانضمام إلى تلك المعاهدة من أجل القضاء على التهديدات والمخاطر الناجمة عن تلك التجارب. ويرحب وفد بلادي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. وندعم الإسهام الكبير الذي قدمه الفريق في الماضي قدما بالمفاوضات بشأن هذه القضية الهامة.

أما بخصوص التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، فإن الجزائر تعيد التأكيد على حق كل الدول الأطراف السيادي وغير القابل للتصرف في تطوير قدراتها الوطنية لاستخدام ذلك النوع من الطاقة للأغراض السلمية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول، وبخاصة البلدان النامية.

وتدعم الجزائر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أرجاء العالم، نظرا لأن ذلك يرسخ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار ويعزز الاستقرار، والسلام، والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وتعبّر الجزائر عن انشغالها وقلقها العميقين أمام العراقيل التي تحول دون إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك رغم مرور أكثر من

وعدم الانتشار فيما نعمل معاً لاتخاذ خطوات ملموسة وعملية. وبطبيعة الحال، بالإمكان بل ينبغي تحديد المزيد من هذه الخطوات نحو عدم الانتشار ونزع السلاح والسعي وراء تحقيقها. ونحن بحاجة إلى أن نكون مبدعين في تفكيرنا وإلى ابتكار سبل جديدة للمضي قدما. كما نحتاج إلى أهداف مشتركة بقدر حاجتنا إلى التحلي بالواقعية وروح المثابرة. وبوسع اللجنة الأولى أن تؤدي دورا أساسيا على كلا الجانبين. ونحن على استعداد للعمل مع اللجنة تحقيقاً لهذه الغاية.

السيد أباني (الجزائر): بداية أعرب عن مساندة وفد بلدي للبيانات الملقاة باسم حركة عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، والمجموعة العربية حول موضوع الأسلحة النووية (انظر A/C.1/71/PV.10).

تعيد الجزائر التأكيد على موقفها الثابت المتمثل في أن نزع السلاح النووي يعتبر أولوية ملحة من أجل ترسيخ واستتباب السلم والأمن والاستقرار في العالم. وذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء التام على هذه الأسلحة وتخليص البشرية من خطر استعمالها أو التهديد باستعمالها.

وبالرغم من الالتزامات والتعهدات العديدة التي اعتمدها في سياق مختلف الصكوك الدولية، وبخاصة معاهدة عدم الانتشار النووي، لا يزال وجود هذه الأسلحة الفتاكة يمثل أكبر تهديد على الإطلاق للجنس البشري. وبالرغم من أحكام المادة السادسة لمعاهدة عدم الانتشار والقرارات المتخذة في مؤتمراتها المتعاقبة، لا تزال تلك الأسلحة تشكل عموداً فقرياً للمذهب العسكرية للعديد من الدول، وأداة ردع في سياساتها المتعلقة بالأمن.

وانطلاقاً من قناعتها، شاركت بلادي في المفاوضات الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تعتبر إسهاماً إضافياً في مسيرتنا نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي الواقع، كانت الجزائر من بين الدول الموقعة على المعاهدة في

هذا الهدف. كما نأمل أن يتم اتخاذ خطوات إيجابية وجادة لتنفيذ آليات ونتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وضمان عقد المؤتمر المؤجل الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمشاركة جميع البلدان في المنطقة.

وفيما يتعلق بحالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فإننا ندعو إلى ضرورة التحرك نحو إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في أقرب وقت.

وتعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة مهمة لدعم جهود عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي حيث مهدت السبيل لردع التجارب النووية. وتؤكد دولة الإمارات من هذا المنطلق على أهمية دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، كما تدعو دول المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

كما نحث كافة الدول على الاستمرار في وقف تجارب الأسلحة النووية والوفاء بالتزاماتها الدولية. وتعرب دولة الإمارات عن قلقها العميق من استمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية والصاروخية. وندين بشدة قيامها دوريا بإجراء تجارب نووية تهدد أمن جيرانها والأمن والسلم الدوليين.

وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الدور المركزي لنظام ضمانات، وآلية التحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تضمن الحد من العواقب الوخيمة للانتشار النووي وإسهاماتها في الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، حيث يشكل نظام الضمانات حجر الأساس لنظام حظر انتشار الأسلحة النووية ويحظى بدعم غالبية دول العالم. ويشير وفد بلادي هنا إلى أهمية البروتوكول الإضافي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإننا نؤمن بأن تنفيذ الدول الكامل للضمانات والالتزام بقواعد عدم الانتشار هما شرطان أساسيان لتطوير

٢٢ سنة منذ اعتماد قرار مؤتمر المراجعة لسنة ١٩٩٥ حول منطقة الشرق الأوسط.

وفي الختام، أؤكد لكم بأن الإرادة السياسية الحقيقية لجميع الأطراف المعنية والإبقاء على الديناميكية الحالية لجهودنا الجماعية ستمكننا في نهاية المطاف من تجاوز العقبات التي تفصلنا عن القضاء التام على الأسلحة النووية وتحقيق عالم خال من هذه الأسلحة الفتاكة.

النص الكامل لهذه المداخلة سيتم وضعه على الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

السيد بو عصبه (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يود وفد الإمارات العربية المتحدة أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم مجموعة الدول العربية؛ وكذلك إلى بيان حركة بلدان عدم الانحياز، الذي أدلى به ممثل إندونيسيا؛ والبيان الذي أدلى به ممثل أستراليا، بالنيابة عن مجموعة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (انظر A/C.1/71/PV.10).

لقد مضى أكثر من ٧٠ عاما على أول استخدام للأسلحة النووية في الحروب. وقد أظهر هذا الحدث للعالم مدى البشاعة والتأثير الكارثي لهذه الأسلحة على الإنسان والبيئة، مما يحتم على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات أكثر حزما ومصداقية لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي ومواجهة التحديات الأمنية التي تقوض الجهود الدولية في مجال نزع السلاح والعمل على تعزيز نظام حظر الانتشار النووي.

وتولي دولة الإمارات اهتماما خاصا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أنها تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وأن الأولوية يجب أن تكون للتنفيذ الكامل لبنودها ولقرارات مؤتمرات استعراض المعاهدة. ومن هذا المنطلق، تؤكد بلادي على التزامها المستمر بدعم الحوار والتشاور وكافة الجهود التي تهدف إلى تحقيق تقدم نحو

وتزيد التوترات الجغرافية السياسية الحالية في مختلف مناطق العالم فضلا عن الخطاب العدائي الحربي من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من مخاطر نشوب حرب نووية ستكون لها عواقب وخيمة على كوكبنا. وتنشأ هذه المخاوف من وجود ما يزيد على ١٤ ٠٠٠ من الأسلحة النووية حاليا، منها ١٥٠ ٤ قيد الاستعمال و ١ ٨٠٠ قطعة أخرى في حالة تأهب، وفقا لإحصاءات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

ولا يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل تعريض البشرية لخطر حدوث مواجهة نووية أو لإفنائها عن بكرة أبيها. إن استخدام هذه الأسلحة جريمة ضد الإنسانية وانتهاك للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي. ولا يمكن لأي عقيدة أمنية لأي من البلدان، أو كتلة عسكرية أن تبرر القتل الجماعي للبشر أو تدمير كوكبنا. إن هدف إزالة الأسلحة النووية واجب سياسي وأخلاقي يشمل جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وبالرغم من الأخطار التي تشكلها أدوات الرعب هذه، فضلا عن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية متعددة الأطراف للحد من تلك الفئة من أسلحة الدمار الشامل والقضاء التام عليها، لم يحرز سوى تقدم ضئيل حتى الآن في ذلك الصدد. وما تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية ترفض التحلي عن تلك الأسلحة أو تعديل استراتيجياتها الأمنية التي تشكل فيها فئات تلك الأسلحة محورا أساسيا لسياساتها للردع.

وبالرغم من تلك المواقف المثبطة للهمم، لم تتوقف جهود المجتمع الدولي الداعية إلى إزالة الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، نشعر بالارتياح من القرار التاريخي المتخذ في ٧ تموز/يوليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها، الذي اعتمدت بموجبه معاهدة حظر الأسلحة النووية بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نهنئ الحملة الدولية

برامجها النووية. وفي هذا الصدد، فإننا نحث جميع الدول التي تدور تساؤلات حول طبيعة أنشطتها على الامتثال بشكل تام للالتزامات الدولية، واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الشواغل الدولية التي تتعلق بأنشطتها النووية.

وفي هذا السياق، تعرب دولة الإمارات عن القلق البالغ من استمرار الأنشطة النووية الإيرانية وتطوير برنامجها الصاروخي. وتأمل أن ينعكس تنفيذ بنود الاتفاق النووي الإيراني وخطة العمل الشاملة المشتركة على سلوك إيران في المنطقة. وتجدد دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد على أن تقيّد إيران وتنفيذها الكامل والشفاف لخطة العمل الشاملة المشتركة هما أمران أساسيان لبناء الثقة والمصادقية في الأنشطة النووية الإيرانية. وفي هذا الصدد، تدعم دولة الإمارات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في التعامل مع السياسات الإيرانية المقوضة للأمن والاستقرار.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادي على أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو التحلي الكامل عنها. وهو الهدف الذي يتطلب تخفيضا كيميا ونوعيا لجميع أنواع الأسلحة النووية وفق إطار شفاف وذي مصداقية.

السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد فنزويلا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الأرجنتين باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/72/PV.10).

تشكل الأسلحة النووية تهديدا خطيرا لوجود الجنس البشري بسبب قوتها التدميرية الهائلة التي راح ضحيتها سكان هيروشيما وناغازاكي منذ ٧٢ عاما. وكذا كانت شعوب جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك الدول ذات السيادة التي كانت آنذاك تحت وطأة الحكم الاستعماري الذي جعل منها مواقع لإجراء التجارب النووية. ولا تزال تلك الشعوب تعاني من آثار الإشعاع الذري الذي تعرضت له.

الدول التي تعمل على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية بهدف تحقيق التنمية والاستقلال التكنولوجي.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مرة أخرى ضرورة استمرار جهود نزع السلاح النووي بدون انقطاع. وبالمثل، فإن الحوار والتعاون ضروريان لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل والفعال. ولا شك أن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، والمؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي كلاهما مبادرتان إيجابيتان في إطار العملية الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

السيدة بوكارينهو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): ثمة قلق متزايد حيال الأسلحة النووية، ونحن نواجه تحديا خطيرا للغاية أمام نظام عدم الانتشار العالمي. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسرع وتيرة برنامجها النووي وبرنامج القذائف التسيارية، في تحد كامل للقانون الدولي وفي انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد أجرت كوريا الشمالية في الشهر الماضي، تجربتها النووية السادسة، التي أدانتها الحكومة البرتغالية بشدة. ويؤكد برنامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الضرورة الملحة للتوصل إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. إننا نحث كوريا الشمالية بقوة على وقف جميع أنشطتها النووية والبالستية وعلى فتح الطريق أمام التوصل إلى تسوية دبلوماسية لهذه الأزمة.

وتؤكد التطورات الأخيرة الأهمية البالغة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق الخاص بها وتذكرنا جميعا بالحاجة الملحة إلى بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر. وتكرر البرتغال مرة أخرى مناشدتها لجميع الدول التي لم توقع وتصدق

لإزالة الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام اعترافا بإسهاماتها الهامة في ميدان نزع السلاح النووي. ونأمل أن تدخل المعاهدة المذكورة حيز النفاذ قريبا تمهيدا لإضفاء الطابع العالمي عليها. ونحن مقتنعون بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية لا تزال السبيل الفعال الوحيد لضمان عدم معاناة البشرية أبدا من تلك الآفة الرهيبة وآثارها.

وعلاوة على ذلك، نشدد على أهمية والحاح توقيع الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها بدون تأخير أو شروط مسبقة لكي تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونضع في الاعتبار أن ذلك الصك يشكل ركيزة أساسية من ركائز هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح الدولي، وأنه مكمل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. ونرفض في ذلك السياق رفضا قاطعا إجراء أي نوع من التجارب النووية، بما في ذلك التجارب دون الحرجة التي تهدف إلى تحسين الترسانات النووية. ونحث أيضا تلك الدول على مواصلة عمليات وقفها الاختياري والامتناع عن أي عمل يتعارض مع روح الحظر الشامل للتجارب النووية وغرضه.

وبالرغم من مرور ما يزيد على ٢٠ عاما منذ اتخاذ القرار ١٩٩٥ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بوصفها أساس التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، فإن ذلك القرار لم ينفذ بعد بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول. وتؤمن فنزويلا بإيمان راسخا بأن من شأن إنشاء هذه المنطقة أن يسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتفرض علينا تلك التحديات العمل بتصميم على إنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقبل في عام ٢٠٢٠. ونحث على التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بدون شروط مسبقة، ولا سيما احترام سيادة

تطوير الطاقة النووية في المستقبل للتطبيقات السلمية. وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق نتيجة ملموسة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

كما أن البرتغال مقتنعة بالحاجة الملحة لبدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإحراز التقدم في التحقق من نزع السلاح النووي. كما نعتبر أن من الضروري مواصلة الامتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بشكل كامل وقابل للتحقق منه.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي السعي لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويجب أن نواصل متابعة الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، مسترشدين بخطة العمل المبينة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

إن المسؤوليات المحددة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار تتطلب انخراطها الكامل في النهوض بنزع السلاح النووي.

في الختام، تتطلع البرتغال إلى تجديد إرادة المجتمع الدولي لمجابهة التحديات النووية المشتركة وإحراز التقدم صوب بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد أيودهايا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مملكة تايلند البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.10).

وكما ذكرنا في المناقشة العامة، تعتقد تايلند اعتقاداً راسخاً بأن الشعوب هي محور نزع السلاح وعدم الانتشار (انظر A/C.1/72/PV.4). إن حقوق الإنسان والتنمية والسلام مفاهيم يعزز بعضها بعضاً. وتشكل أيضاً أساس الأمن البشري

بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، أن تفعل ذلك.

ونعتقد أنه بعد إعلان رئيس الولايات المتحدة اليوم، يجب التأكيد بشكل خاص على مسؤوليتنا الجماعية للحفاظ على خطة العمل المشتركة الشاملة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ورحبت البرتغال في عام ٢٠١٥، بإنجاز خطة العمل الشاملة المشتركة، التي عاجلت مسألة معقدة للغاية بالإرادة السياسية وحسن النية. ولم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات للالتزامات الواردة في الاتفاق، مما يعني أن الخطة حققت أغراضها. ولذلك، تؤكد البرتغال من جديد دعمها لهذا الاتفاق التاريخي وتواصل التشجيع بقوة على تنفيذ الصارم من جانب جميع الأطراف وعلى ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لرصد برنامج إيران النووي بعد عام ٢٠٢٥.

وتهنئ البرتغال الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام. إن العواقب الإنسانية الكارثية الموثقة بشكل جيد لاستخدام الأسلحة النووية ينبغي أن تذكرنا جميعاً بأننا يجب أن نظل صامدين في السعي إلى تحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونرى أن ذلك واجب أخلاقي.

ويشاطر بلدي بعض الشواغل والإحباط من عدم اتخاذ الدول خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي، مما أدى إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومع ذلك، نحن غير مقتنعين بأن المعاهدة تمثل طريقة واقعية لتحقيق هدفنا المشترك. ونرى أن عملية التخفيض التدريجي للأسلحة النووية، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة، لا تزال أفضل نهج لضمان التقدم المستدام في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتعتبر البرتغال أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وأساس السعي إلى نزع السلاح النووي وهي عنصر هام في

شرق آسيا من أجل التوقيع والتصديق على بروتوكول المعاهدة. ونعلق أهمية أيضا على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط.

ولا تزال تايلند تشاطر قلق المجتمع الدولي العميق من التوترات المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل أن تستخدم جميع الأطراف الوسائل السلمية لتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية.

ولن يكون تسليح التكنولوجيا كارثيا فحسب، بل إن تحويل الموارد قد يحرمنا أيضا من الفرص والفوائد التي يمكن أن تسهم في تحقيق السلام والتنمية. ويجب استخدام التكنولوجيا النووية بشكل حصري للأغراض السلمية. إن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها السلمية سيظل هاما في جهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إننا ندعم بقوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعيها لتحقيق هذه الغاية.

وأود أن أختتم ببيان بما يلي. إننا نصل إلى منعطف هام في التاريخ حينما يولى اهتمام متجدد للأسلحة النووية ليس بوصفها أدوات لحفظ الأمن أو المكانة بل باعتبارها أدوات للإرهاب والدمار.

تود مملكة تايلند أن تشيد إشادة خاصة بمؤيدي المبادرة الإنسانية. ونشيد وعلى وجه الخصوص بالحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية التي مُنحت جائزة نوبل للسلام مؤخرا، فضلا عن غيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى، على مثابرتها وتأييدها لذلك الهدف.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تم التسليم بالطابع التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في قرار الأسبوع الماضي بمنح جائزة نوبل للسلام إلى الحملة الدولية

والجماعي للجميع. وفي هذه المعادلة، لا يوجد مكان للأسلحة الدمار الشامل.

وترحب تايلند بالاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي بوصفها دليلا على تضافر الجهود، تشكل معلما هاما على طريق نزع السلاح النووي، وتقربنا أكثر من واقع عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومن الناحية العملية، فقد فتحت طريقا قانونيا أمام الدول للتخلي عن ترساناتها النووية. وبعبارة رمزية، يمكن اعتبارها استجابة قوية من جانب المجتمع الدولي لزيادة عدم اليقين في جميع أرجاء العالم.

لقد شاركت تايلند بفعالية في العملية التي أدت إلى اعتماد المعاهدة وهي من بين الدول الثلاث التي وقعت وصادقت عليها. ونرى أن أحكام المعاهدة تتيح الحوار والتعاون الشاملين مع جميع الأطراف صوب تحقيق التطلع المشترك إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وتعتقد تايلند بقوة أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل وتعزز أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. وعلى وجه الخصوص، بتحديد اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كشرط أدنى للمعاهدة الجديدة، فإنها تعزز نظام ضمانات معاهدة عدم الانتشار. كما أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تفي بالالتزامات الواردة في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويرحب طابعها غير التمييزي والشامل بانضمام جميع الدول إليها. وفي هذا الصدد، نتطلع أيضا إلى النتائج الموضوعية والهادفة والشاملة والقابلة للتنفيذ للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

وفي الوقت نفسه، فإننا كدولة وديعة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة المشاورات مع رابطة أمم جنوب

إن الادعاء بأن المعاهدة الجديدة لا تعزز معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية يتجاهل حقيقة إخفاق المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة في مطالبة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتجاوز نطاق اتفاق الضمانات الشاملة باعتباره حدا أدنى أساسيا لتلك الضمانات.

وطُرحت أيضا أسئلة معيّنة بشأن صيغة المادة ١٨. وسمعت من أشار إلى أن صيغة المادة ١٨ قد تتيح للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية خيار التخلي عن التزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى، بما في ذلك بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتتجاهل مثل هذه الإشارة أحكام القانون الدولي القائمة، ولا سيما الطابع الملزم للمعاهدات والجوانب الأخرى من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات، بما في ذلك المادة ٣٠ منها. بل تتجاهل أيضا، من الناحية العملية، حقيقة أن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في المعاهدة هي لتحقيق الغاية ذاتها وأنها تعزز الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار.

وسمعت انتقادات موجهة إلى معاهدة الحظر بزعم أنها تمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية بالفعل من قبول الدعوة إلى الانضمام إليها دون التخلي عن أسلحتها. صحيح أنه يجوز للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصبح أطرافا في المعاهدة الجديدة. غير أنه يجب على أي من الدول التي تنضم إلى المعاهدة إزالة أسلحتها التي هي في تأهب عمليتي فوراً وأن تشرع في تدميرها بصورة لا رجعة فيها وفقاً للإطار الزمني لخطة التحقق الموضوعة مع الدول الأطراف الأخرى. وقد تقرر الإبقاء على المرونة فيما يتعلق بالمؤسسة الدولية المحددة التي هي في وضع يجعلها الأكثر قدرة على تيسير اعتماد خطة التحقق اللازمة في ظل الظروف السائدة حينئذ.

وليس صحيحاً الادعاء بأن معاهدة الحظر قد تعقد نوعاً ما بدءاً نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال

لإزالة الأسلحة النووية. وتغتتم نيوزيلندا هذه الفرصة لتهنئ الحملة الدولية بحماسة على ذلك الفوز.

ولا شك أن للمعاهدة الجديدة منتقديها. فقد أشير على سبيل المثال، إلى أنها تسببت بالانقسامات في صفوف المجتمع الدولي فيما يتعلق بطريقة نزع السلاح النووي ووتيرته. ويبدو أن مثل هذا الادعاء يتجاهل شعور العديد من الدول الأعضاء بعدم الرضا عن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي منذ أمد طويل. وقد تكون المعاهدة مظهراً من مظاهر الانقسام في صفوف عضوية الأمم المتحدة، إلا أنه لا يمكن القول بأنها سبب لذلك الانقسام بحق. وهناك من ينتقد المعاهدة بالقول بأنها ليست خطوة ملموسة وذات صلة بالتخفيض الفعلي للأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، ولكي يكون ذلك ممكناً، فلا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقبل الدعوة إلى المشاركة في المفاوضات. وليس في المعاهدة ما يحول دون مواصلة التخفيضات أو يضع أي عقبات في طريقها.

وليس ثمة وجود لأي من المعاهدات في الفراغ. ولئن كانت معاهدة الحظر قد وُضعت لتكون تدبيراً معزولاً وقائماً بذاته، عوضاً عن أن تركز على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لما ورد عدد من أحكامها بكل هذا القدر من التماثل مع نص معاهدة عدم الانتشار. وقد تأثر تناول مسألة الضمانات في المعاهدة الجديدة تأثراً ملحوظاً بالأحكام ذات الصلة في معاهدة عدم الانتشار. وتوازي المعاهدة الجديدة الالتزامات القانونية المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار بأن تشمل اتفاق الضمانات الشاملة وأن تنص على ذلك بوصفه حدا أدنى أساسياً. بل إنها تتجاوز كثيراً معاهدة عدم الانتشار بأن اشترطت - على سبيل الالتزام القانوني بموجب أحكامها - أن يكون للدول الأطراف في المعاهدة بروتوكول إضافي وأن تبقي عليه باعتباره حداً أدنى أساسياً.

إلى عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة تعزز الاستقرار الدولي استناداً إلى مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع. ونرى أنه يجب السعي إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة تدريجية ويمكن التحقق منها، استناداً إلى تدابير فعالة، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، فضلاً عن إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية بمنظور يقوم على البحث عن توافق الآراء.

ومن بين التدابير الفعالة اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، فإن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية أمر بالغ الأهمية. وتدعو إيطاليا جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخاصة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، تدعو إيطاليا جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري لاختبارات التفجيرات النووية.

وإن من بين الأولويات الرئيسية لإيطاليا، الشروع فوراً في إطار مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وبوسع مؤتمر نزع السلاح أن يسهم أيضاً إسهاماً رئيسياً في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وذلك باستئناف مناقشاته الموضوعية بشأن ضمانات الأمن السلبية بغية وضع توصيات تتناول جميع هذه الجوانب، مع عدم استبعاد وضع صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي.

ونعرب أيضاً عن تقديرنا لجميع الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. ونؤيد الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ونتطلع إلى بدء عمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار ٦٧/٧١ الذي شاركنا في تقديمه. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجدداً تأييدنا للدعوة إلى عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط،

هناك عقبات كبيرة وطويلة الأمد في طريق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إلا أن تلك العوائق تنشأ من نص المعاهدة نفسها ومن العمليات المحلية للتصديق عليها، وهي عقبات لا صلة لها بمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

واليوم، اختارت نيوزيلندا تناول بعض من ردود الفعل الأقل إيجابية على معاهدة الحظر سعياً إلى ضمان عدم حيلولة التصورات الخاطئة دون التقييم السليم للمعاهدة، ولأننا سمعنا من يقول بأن المسؤولية عن الرد على منتقديها تقع على الأطراف الموقعة على المعاهدة. وتفتخر نيوزيلندا بتوقيعها على المعاهدة، وهي تشعر بالفخر نفسه بأن تواصل تأييدها الراسخ والمتسق لمعاهدة عدم الانتشار. وبقينا أن المسؤولية التي تتحملها جميع الدول الأطراف في المعاهدة، سواء بصفتها دولاً موقعة على المعاهدة أو خلاف ذلك، هي المضي قدماً في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع الشركاء تحقيقاً لذلك الهدف.

السيد ماتى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا باسم مجموعة الـ ٢٩ من البلدان ذات التفكير المماثل (انظر A/C.1/72/PV.10).

وتؤيد إيطاليا تماماً الهدف المتمثل في إيجاد عالم سلمي آمن وخال من الأسلحة النووية. ويشكل شعورنا بالقلق البالغ إزاء الآثار الإنسانية الكارثية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية الأساس الذي تستند إليه الجهود الرامية إلى إحراز تقدم فعال في نزع السلاح النووي.

ونود التأكيد مجدداً على الدور المحوري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير أو شروط. ونحن نشارك بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وتوفر معاهدة عدم الانتشار الإطار القانوني الواقعي الوحيد للوصول

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الوفود بأن مدة البيانات محددة بـ ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد إن إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على البلدان التي أدلت بتعليقات لا أساس لها من الصحة وغير قانونية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي لممثلي فنلندا وإسبانيا وهولندا وهنغاريا والبرتغال أن يتوصلوا إلى فهم صحيح للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية قبل إثارة حجج لا أساس لها من الصحة. إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي في الأساس مواجهة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدفاع عن كرامتها وسيادتها الوطنية في وجه السياسات العدائية للولايات المتحدة وتهديداتها النووية. ونحن ندافع عن أنفسنا من خلال الردع النووي الذي يشكل أداة قوية لضمان سيادة بلدي ووجوده بطريقة يعول عليها. وليس لأحد الحق في أن يحكم على ما إذا كانت قوة الردع النووي صحيحة أو خاطئة.

ثانياً، أود أن أقول لممثل إسرائيل أن بلده رمز لعدم تنفيذ الالتزامات الدولية. فهي دولة حائزة للأسلحة النووية غير قانونية، ومدمرة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي المعارض الوحيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وقبل رواية الأكاذيب الصريحة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ينبغي لإسرائيل أولاً أن تسحب جميع أصولها العسكرية غير القانونية من البلدان المجاورة وإعادة الأراضي التي احتلتها بصورة غير قانونية إلى أصحابها الشرعيين. ويجب أن تتوقف أيضاً عن ارتكاب الجرائم ضد السكان في

بحضور جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية، على نحو ما قرره المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وإذ نرحب بجهود خفض الترسانات النووية التي بذلتها معظم هذه الدول حتى الآن ومواصلة تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، فإننا نشجعها على السعي إلى زيادة تخفيض ترساناتها النووية. ونشدد على أهمية الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى باعتبارها تشكّل اتفاقاً تاريخياً يضطلع بدور أساسي في تحقيق الأمن والاستقرار الأوروبيين والدوليين.

وتدين إيطاليا بأشد العبارات تجارب القذائف التسيارية والتجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تنتهك التزاماتها الدولية وتمثل تهديداً متزايداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين فضلاً عن النظام العالمي لعدم الانتشار. وتعرب إيطاليا، بصفتها الرئيس الحالي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) عن تأييدها للجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ مجموعة التدابير التقييدية التي اعتمدها مجلس الأمن على نحو ملائم.

ومن ناحية أخرى، نعرب عن تقديرنا العميق لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لكفالة استمرار نجاح الخطة. ونرحب بتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية استمرار إيران في الامتثال لأحكام خطة العمل. وفي نفس الوقت، فإننا نؤمن بأهمية التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحن ملتزمون، بصفتنا ميسراً، بالمساعدة على ضمان التنفيذ السلس لذلك القرار.

الشرق الأوسط. ويحث وفد بلدي بقوة إسرائيل على تنفيذ التزاماتها الدولية من خلال الانضمام إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد وسأكون موجزا للغاية. بالإشارة إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل نظام بيونغ يانغ، فهذه ليست مسألة بين الولايات المتحدة والنظام في بيونغ يانغ، بل هي مسألة بين ذلك النظام والمجتمع الدولي. وحينما يدعو نظام بيونغ يانغ البلدان الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، ينبغي ألا ينظر إلى أبعد من نفسه. فهو الذي يجب عليه الامتثال لالتزاماته الدولية، ولا سيما تلك الناشئة عن قرارات مجلس الأمن.

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضح أن مسألة شبه الجزيرة الكورية هي مسألة بين الولايات المتحدة وجمهورية وكوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي لنظام الولايات المتحدة أن يضع ما ذكرته في ردي السابق في الاعتبار.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.